ملاحظة تمويل الحملات الإنتخابية البلدية 2018

التقرير النهائي

منظمة أنا يقظ

NDI NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

Activity supported by the Canada Fund for Local Initiatives
Activité réalisée avec l'appui du Fonds canadien d'initiatives locales
Canada

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE TUNISIA

MEPI

منظمة أنا يقظ
أوت 2018

"لكم حرية استعمال نتائج أو مقتطفات واردة في هذا التقرير مع ذكر منظمة أنا يقظ كمصدر للمعلومة"

يأتي هذا التقرير كنتيجة لمشروع متابعة تمويل الحملات الانتخابية الذي قامت به منظمة أنا يقظ في الفترة الممتدة بين 7 أفريل الى 5 ماي 2018

تتوجه منظمة أنا يقظ بالشكر الى:
المعهد الوطني الديمقراطي
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
الحكومة الكندية الممثلة بسفارة كندا بتونس
مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

كما تعبر المنظمة عن جزيل عرفانها لكافة الفريق وخصوصا الملاحظين والمنسقين الميدانيين الذين نفذوا المشروع في الاثنا عشر بلدية لمساهمتهم في نجاح هذا العمل.

كل الآراء والمواقف التي يحتويها هذا التقرير تلزم فقط منظمة أنا يقظ، ولا تلزم بالضرورة الجهات المانحة

توطئة

أنا يقظ هي منظمة رقابية تونسية غير ربحية ومستقلة تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري وتدعيم الشفافية. أصبحت أنا يقظ نقطة الاتصال الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية بتونس في نوفمبر 2013 وهي منذ 29 جانفي 2017 الفرع تحت التأسيس لمنظمة الشفافية الدولية بتونس.

تعتبر منظمة أنا يقظ من الجمعيات الرائدة في تونس في مجال دعم الشفافية وذلك من خلال متابعتها وملاحظتها لجميع الأنشطة السياسية للأحزاب أو القائمات المستقلة المترشحة للانتخابات وذلك حرصا منها لمتابعة شفافية المسار الانتخابي، وايمانا منها أن مكافحة الفساد هي من أهم مطالب الثورة التونسية تسعى المنظمة لمحاربة هذه الظاهرة في شتى المجالات.

هذا المشروع يعتبر التجربة الثانية للمنظمة في مجال ملاحظة تمويل الحملات الانتخابية بعد أن سبق لها وقامت في نفس السياق بمتابعة الانتخابات التشريعية لسنة 2014 وهي سابقة أولى من نوعها في شمال افريقيا والثانية في منطقة الشرق الأوسط.

في إطار هذا المشروع قامت منظمة أنا يقظ بتكوين منهجيتها مسايرة في ذلك الوضعين الاجتماعي والسياسي التونسي واستئناسا بأفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال. ويأتي هذا التقرير كنتيجة لتنفيذ هذه المنهجية.

في الختام، تجدد المنظمة التعبير عن جزيل شكرها لفريق العمل من ملاحظين ومنسقين ميدانيين على تفانيهم ومثابرتهم طيلة فترة العمل.

الفهرس

I. *نبذة عن المشروع:* ____ *2*
II. *التوصيات:* ____ *6*
1. توصيات لـمجلس نواب الشعب ____ 6
2. توصيات للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ____ 8
3. توصيات لـ "دائرة المحاسبات": ____ 9
4. توصيات للمؤسسات العامة: ____ 10
5. توصيات للمتنافسين (الأحزاب والمستقلون): ____ 10
6. توصيات لوسائل الإعلام: ____ 11
7. توصيات لمنظمات المجتمع المدني ____ 12
8. توصيات للمنظمات الدولية غير الحكومية: ____ 12
III. *التحليل القانوني* ____ *13*
1. اللوائح التشريعية للحملة الانتخابية ____ 13
2. قواعد الحملة الانتخابية ____ 15
IV. *المنهجية* ____ *22*
1. مقدمة: ____ 22
2. القيود الجغرافية: ____ 22
3. القيود المتعلقة بالمتنافسين: ____ 22
4. القيود الزمنية: ____ 23
5. جوانب الملاحظة: ____ 23
6. الهيكل التنظيمي لملاحظة تمويل الحملة: ____ 26
V. *النتائج:* ____ *29*
1. الإنفاق على الحملة (التتبع الموازي للمصاريف): احترام سقف الإنفاق ____ 29
2. إساءة استخدام موارد الدولة: ____ 51
3. شراء الاصوات: ____ 53

أ. نبذة عن المشروع:

دائمًا ما يمثل المال اشكالا في سياق الديمقراطيات، غير انه يبقى مهما للغاية في أي عملية انتخابية أو سياسية. وغالبًا ما يتم اعتباره عاملا / أداة سلبية بسبب عدم الوعي أو الانطباع العام الذي يربطه بالفساد. ولكن المال _في وجود التشريعات الصائبة _ قادر على تعزيز وتقوية العملية الانتخابية ودعم التعددية السياسية وتوفير خيارات أكثر ملاءمة للناخبين. ومع ذلك، إذا لم يتم سن تشريعات لإنفاق الاموال وملاحظتها بشكل صحيح، فقد تكون هناك انعكاسات كارثية على العملية الديمقراطية ككل. لذلك، فإنه من المهم للغاية أخذ ملاحظة تمويل الحملات بعين الاعتبار، لا سيما في سياق الديمقراطيات النامية مثل تونس. وفي هذا الإطار، يتنزل بذل منظمة أنا يقظ لقصارى جهدها للحفاظ على هذه الملاحظة كجزء من برامجها بدعم من شركائها وتتمثل الأهداف الرئيسية في تعزيز الشفافية وتعزيز مساءلة الفرقاء السياسين.

تم دعم وتمويل ملاحظة حملة الانتخابات البلدية التونسية لعام 2018 من:

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والحكومة الكندية الممثلة بسفارة كندا بتونس عبر المعهد الديمقراطي الوطني(NDI) .
- مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI).

هذا المشروع هو ثاني تجربة لـمنظمة أنا يقظ في مجال ملاحظة تمويل الحملات الانتخابية بعد ملاحظة الانتخابات البرلمانية لعام 2014، التي كانت (ولا تزال) هي الأولى من نوعها في شمال إفريقيا والثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويستند المشروع إلى منهجية شاملة تم تطويرها عام 2014 واثراؤها في2017 عبر التجربة السابقة والدروس المستفادة منها. يغطي المشروع ملاحظة ثلاثة عناصر رئيسية للحملة الانتخابية:

1- الإنفاق: احترام سقف الإنفاق
2- شراء الأصوات
3- إساءة استخدام موارد الدولة

نظرًا لظروف معينة مثل الصيغة التجريبية لهذا المشروع، تم تصميم منهجية الملاحظة مع أخذ مجموعة من القيود بعين الاعتبار:

أ- القيود الجغرافية:

توجد هناك 350 بلدية في تونس. نظرا لمحدودية الموارد الموضوعة تحت تصرفنا بالإضافة إلى خصوصية وحساسية هذا النوع من الملاحظة، لم نتمكن من تغطية جميع البلديات. لذا كان علينا أن نختار عددًا محدودًا من البلديات، اثنا عشر بلدية على وجه الدقة:

تونس، أريانة، بنزرت، نابل، الكاف، سوسة، المنستير، صفاقس، القيروان، قفصة، تطاوين ومدنين.

وقع اختيار هذه البلديات بعناية لتغطية بعض الولايات التي نرى أنها ذات أهمية بالغة في موضوع ملاحظة تمويل الحملات. وقد أخذنا في الاعتبار النقاط التالية أثناء اختيار البلديات:

1. التاريخ الانتخابي، ونعني به عادات الحملات الانتخابية لمعظم المتنافسين السياسيين في الانتخابات السابقة.
2. الجوانب الجغرافية من حيث أهميتها لبعض المتنافسين السياسيين

3. عدد الناخبين المسجلين في كل بلدية، وقع الاختيار على البلديات ذات أكبر عدد من الناخبين المسجلين في كل ولاية.

ب- قيود خاصة بالمتنافسين:

تقدمت 2173 قائمة لهذه الانتخابات، مما جعل ملاحظة جميع الحملات أمرا مستحيلا، خاصة مع محدودية الأموال. ومن ثم، ركزنا اهتمامنا فقط في البلديات الـ 12 على عدد معين من القوائم المتنافسة في الانتخابات:

القوائم الحزبية: النهضة، نداء تونس، التيارالديمقراطي، حراك تونس الإرادة، بني وطني، الحزب الدستوري الحر

ائتلافات: الجبهة الشعبية والاتحاد المدني

تم اختيار الأحزاب السياسية بالإضافة إلى الائتلافات أساسا بناء على ثلاثة معايير. ثقلهم السياسي في هذه الولايات (على أساس تاريخهم الانتخابي)، ومشاركتهم في الانتخابات البلدية (التمثيل في قوائم في البلديات المختارة) وقدرتهم على تعبئة الأموال والموارد البشرية خلال الحملة الانتخابية).

قوائم مستقلة: عين على بلادي، النجمة، شمعة الوطن، تطاوين المستقبل، الكاف غدوة، أفاق المشروع الوطني

تم اختيار هذه القوائم المستقلة استنادًا إلى معيارين رئيسيين. الأول هو قدرتها على تعبئة الموارد للحملة الانتخابية (ماديا) والثانية مشاركتها الفعلية في الانتخابات البلدية (تمثيلها في القوائم).

ج. قيود زمنية:

الفترة الرسمية للحملات الانتخابية هي 21 يومًا + يوم (1) واحد من الصمت الانتخابي. تشمل منهجيتنا فترة الحملات الرسمية مع إضافة أسبوع واحد من الحملات التمهيدية؛ ما مجموعه 29 يوما. بدأت الملاحظة في 7 أفريل، 2018 واختتمت في 5 ماي. قررنا تضمين أسبوع واحد من فترة ما قبل الحملات في خطتنا من أجل تحقيق هدفين رئيسيين، الأول ملاحظة أية أنشطة للحملات خارج فترة الحملات الرسمية، والثاني هو اختبار منهجيتنا وتعديلها عند الاقتضاء قبل فترة الحملات الرسمية.

مقدمة موجزة عن المنهجية والنتائج الرئيسية للملاحظة:

قام بالملاحظة فريق ميداني يتألف من 90 ملاحظا ميدانيا و12 منسقا تحت اشراف وتنسيق فريق مركزي. في المجموع استخدمت أنا يقظ 105 شخصا. وقد غطى الفريق 884 حدثا خلال فترة الملاحظة.

تلقى فريق ملاحظة تمويل الحملات تدريبًا مكثفًا لمدة ثلاثة أيام حول موضوع التمويل السياسي وتحديدًا تمويل الحملات. وتضمن التدريب قسماً نظرياً يعرّف الجوانب الرئيسية للموضوع بالإضافة إلى الإطار القانوني وقسم عملي يغطي أخلاقيات الملاحظة الفعلية والتقنيات والأدوات بالإضافة إلى آليات الإبلاغ.

كان على الفريق تغطية الأنواع المختلفة من الأنشطة والإبلاغ عنها من خلال قوائم التحقق المختلفة:

1. أنشطة الحملات
2. الأنشطة العامة
3. المؤسسات العامة
4. أنشطة زيارة منازل المواطنين
5. الأنشطة في الاسواق

قدمت قوائم التحقق هذه معلومات عن الجوانب الثلاثة للملاحظة المصممة في منهجية الملاحظة:

ا. ملاحظة التكاليف أو الإنفاق، والذي يوفر معلومات تتعلق باحترام سقف الإنفاق. ويتم تحقيق ذلك ببساطة من خلال طريقة التتبع الموازي للنفقات (PET)، وهي عبارة عن أداة تم تطويرها للسماح لنا بحساب نفقات كل متنافس استنادًا إلى جدول تقديري، مما يسمح لنا في النهاية بتحديد مقدار الانفاق التقديري لكل قائمة في حملتها الإجمالية. تستند التقديرات على عروض الأسعار المستلمة من مقدمي الخدمات المحليين (وكالات التأجير، شركات اعداد الطعام، الفنانون، الخ ...).

ب. ملاحظة إساءة استخدام موارد الدولة، والتي توفر معلومات حول مدى احترام الإدارة العامة ومواردها خلال فترة الحملة. يتم توجيه الفرق الميدانية لزيارة المؤسسات العامة يوميا للتحقق مما إذا كانت هناك أي انتهاكات للوائح، مثل: الحملات داخل المؤسسات العامة أو بالقرب منها، بما في ذلك خطبة أو صلاة الجمعة.

ج. ملاحظة شراء الأصوات، مما يساعدنا في محاولة معرفة ما إذا كان المتنافسون السياسيون يحترمون القانون فيما يتعلق بهذا الجانب أم أنهم يحاولون التأثير على نية الناخبين من خلال المساهمات المادية مثل: المال أو الهدايا وفي بعض الأحيان الخدمات. نظرًا لصعوبة ملاحظة مثل هذه الممارسات (السرية التي عادة ما تصاحبها والمخاطر الأمنية التي يتعرض لها ملاحظونا الميدانيون)، قررنا أن الملاحظة المباشرة وحدها ليست كافية. ولهذا السبب قررنا القيام باستطلاع حول شراء للتصويت لفهم الظاهرة ومعرفة ما إذا كانت هذه الممارسة شائعة بين المواطنين في 6 من أصل 12 بلدية.

بعض أهم الملاحظات الناتجة عن عمليات الملاحظة تمثلت في:

على الرغم من وجود بعض الانتهاكات الهامة، خاصة من حيث الإنفاق، إلا أن تقارير الملاحظة الخاصة بنا تظهر أن معظم المتنافسين السياسيين لم يتجاوزوا سقف الإنفاق؛ ما يمكن اعتباره النتيجة الايجابية الأهم لهذا التقرير.

ومع ذلك، من المهم أيضًا ملاحظة أنه كان هناك متنافسان، بصفة خاصة، تجاوزا سقف الإنفاق استنادًا إلى بيانات الملاحظة الخاصة بنا:

تخص هذه القائمات:

- **حزب حركة النهضة:** ترشح هذا الحزب السياسي للانتخابات في 350 بلدية وراقبنا حملته في البلديات الاثني عشر المختارة في هذا المشروع. استناداً إلى بيانات الملاحظة، تجاوز هذا الحزب سقف الإنفاق في بلدية تونس بنسبة 55.96٪

- **حزب نداء تونس:** ترشح هذا الحزب في 345 بلدية وعلى غرار الحزب السياسي الأول، تمكنا من ملاحظة حملاته في البلديات الـاثني عشر المختارة. استناداً إلى بيانات الملاحظة، وجدنا أن هذا الطرف قد تجاوز سقف الإنفاق في بلدية صفاقس بنسبة 40.27٪.

فيما يتعلق بالانتهاكات الهامة الأخرى المتعلقة بالجانبين الآخرين للملاحظة، لاحظنا ما يلي:

اساءة استخدام موارد الدولة:

- لاحظ فريقنا الميداني في بلدية نابل:

حزب النهضة نظم خيمة انتخابية أمام مكتب البريد (على مقربة من إدارة عامة)، وقد حجب عمدا منطقة ملصقات الحملة الانتخابية الرسمية.

نفس الفريق لاحظ أيضا أن حزب نداء تونس قام بتعليق لافتة انتخابية فوق مركز الشرطة في بلدية نابل.

استخدام وسائل النقل العام (الحافلات) لأغراض الحملات من قبل المتنافسين المختلفين في البلدية. وزعت فرق الحملات الانتخابية لبعض قوائم المتنافسين منشورات داخل الحافلات العامة وألصقت مواد انتخابية في هذه الوسائل.

وقد لاحظ الفريق الميداني في صفاقس أيضا حملة انتخابية في موقف سيارات احدى الجامعات العمومية من قبل ائتلاف الجبهة الشعبية وقد استهدفت الطلاب والمدرسين في الجامعة.

كما أشار فريقنا الميداني في تونس إلى أن الاتحاد المدني قد استهدف في حملته الانتخابية أفرادا من قوات الأمن أثناء أداء واجبهم في شارع الحبيب بورقيبة، وسط مدينة تونس. اذ تعمد فريق حملة القائمة المرشحة توزيع مطويات على رجال الأمن والتحادث معهم ربما حول البرنامج الانتخابي.

كما تابع فريقنا في أريانة حالة أساءت فيها استاذة في مدرسة ثانوية استخدام امتيازاتها وأعطت طلابها الإذن للتغيب عن الحصة والمشاركة في نشاط قائمة هي مترشحة ضمنها (قائمة حزب النهضة) واعدة اياهم بالتدخل لدى إدارة المدرسة لتوفير بطاقة دخول لحصص اليوم التالي.

- على الرغم من كونها هيئة مستقلة، كانت هناك بعض التقارير التي تفيد بأن عدداً من الهيئات الجهوية المسقلة لملاحظة الانتخابية لم تكن محايدة كما كان متوقعاً وخضعت لتدخل بعض المتنافسين السياسيين فيما يتعلق بقراراتها وللكشف عن معلومات الحملات الانتخابية. أمثلة على ذلك: النهضة في نابل، الاتحاد المدني في تونس.

شراء الأصوات:

على الرغم من عدم تمكن فريقنا من تقديم أي دليل على حوادث شراء الأصوات، إلا أنهم تمكنوا من الإبلاغ عن بعض الحالات التي لاحظوها وغيرها من الحالات التي تم اعلامهم بها.

القيروان: كانت هناك تقارير عن توزيع المواد الغذائية على بعض العائلات خلال الليل من خلال قوائم حزب النهضة وحزب نداء تونس، وفقاً لشهادات بعض جيران وأقارب ملاحظينا الميدانيين.

سوسة: تجميع 40 شخصًا في أحد المقاهي وتوزيع الأموال من قائمة نداء تونس. وقد تم الإبلاغ عن ذلك مباشرة من قبل المنسق الجهوي لسوسة، ومع ذلك، لا يوجد دليل على الحادث.

أريانة: ذكر فريقنا أن مرشحًا (وهو أيضًا استاذ في مدرسة ثانوية) من قائمة حزب النهضة كان يقدم "دورات دراسية" مجانية في مكتب الحزب. قد لا يبدو هذا كعملية شراء تقليدية للأصوات، ومع ذلك، نعتبره محاولة للتأثير على أولياء التلاميذ.

حوادث أخرى تستحق الذكر:

- استغلال الأطفال والمراهقين لأغراض الحملات الانتخابية: كان هذا شائعًا في جميع البلديات الملاحظة.
- تنظيم فعاليات الحملات غير المصرح بها (شائع جدا)
- التخويف والعنف ضد ملاحظي أنا يقظ الميدانيين

الإعلان عن نتائج استطلاعات الرأي: في نابل، من طرف السيدة سلمى اللومي، نيابة عن نداء تونس والسيدة عبير موسي، نيابة عن حزبها السياسي الحزب الدستوري الحر

II. التوصيات:

1. توصيات لـمجلس نواب الشعب

يعتبر مجلس نواب الشعب السلطة التشريعية التونسية. وقد عوّض هذا المجلس المتكون من غرفة واحدة المجلس التأسيسي وقد تم انتخابه في 26 أكتوبر 2014. يتألف المجلس التشريعي من 217 مقعدًا. قبل ثورة 2011، كان البرلمان التونسي يتكون من مجلسين: مجلس أعلى يسمى مجلس المستشارين ومجلس أدنى يسمى مجلس النواب.

توصيات لمجلس نواب الشعب بخصوص الانتخابات البلدية بالإضافة إلى الانتخابات المستقبلية الأخرى.

شراء الأصوات (تعريف غامض وغير واقعي، يسمح بالإفلات من العقاب)

القضية الأبرز في القانون الانتخابي الحالي هي في الواقع تعريف شراء الأصوات. حقيقة الأمر هي أن الفصل التي يمكننا تطبيقه على الوضع لم يكن فيه ذكر صريح. بدلا من ذلك، هو بالكاد يقدم تعريفًا يمكن اعتباره غامضًا وغير واقعي.

الفقرة الأولى من الفصل 161 تنص على أنه "يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبخطية مالية من ألف إلى 3 آلاف دينار:

- كل شخص تمّ ضبطه بصدد تقديم تبرعات نقدية أو عينية قصد التأثير على الناخب أو استعمل نفس الوسائل لحمل الناخب على الإمساك عن التصويت سواء كان ذلك قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده.

هذا الفصل يضع شروطا غير واقعية للتجريم - والتي تزيد بشكل كبير من فرص الإفلات من العقاب - ولكنه كذلك يقدم عقوبة تعتبر غير متناسبة مع درجة الجريمة ، حيث أنها متساهلة للغاية ومخففة مقارنة مع عقوبة الرشوة[1] في سياق القانون الجزائي العادي .

هناك مشكلة أخرى مرتبطة بهذا الفصل وتتمثل في النطاق المحدود للتجريم، حيث يجب توسيعه ليشمل محاولة الرشوة والرشوة الجماعية والوعود الوظيفية كمقابل ولا سيما من قبل المسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم للتأثير على الناخبين بشكل عام أو التأثير على مرؤوسيهم للتصويت لمرشح معين مع التهديد بالانتقام.

كما يجب أن يشمل التجريم الوسيط في معاملات شراء الرشوة / التصويت وكذلك الناخبين الذين يقبلون ببيع أصواتهم و / أو يغطون على الرشوة.

استخدام وسوء استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وأثرها على تمويل الحملات (غياب تعريف وإطار قانوني يسمح بالإفلات من العقاب)

ان قانون الانتخابات قد عفا عليه الزمن مقارنة بالتطورات التكنولوجية الحالية، خاصة فيما يتعلق باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية في الحملات الانتخابية. يبدو أن المشرع اختار تصورا كلاسيكيا عن تنظيم الانتخابات، وبالتالي وضع فقط مبادئ توجيهية لأدوات وأساليب انتخابية كلاسيكية.

المشكل الحقيقي هو أن الدعاية على وسائل التواصل الاجتماعي - بشكل أساسي على فيسبوك - من الصعب تتبعها، خاصة عندما يتعلق الأمر بـتمويل الحملات الانتخابية من جهة شراء إعلانات الفايسبوك.

---

[1] يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها خمسة آلاف دينار كل شخص يرشو أو يحاول أن يرشو موظفا عموميا (الفصل 91 من المجلة الجزائية): يعاقب الموظف العمومي بالسجن لمدة عشرة أعوام وبخطية قدرها ضعف قيمة الأشياء التي قبلها (الفصل 83 من المجلة الجزائية)

استخدام (وإساءة استخدام) الأموال العامة (تعريف جامد ومبسط، يسمح بالإفلات من العقاب)

وعلى الرغم من الإشارة والحظر بوضوح في القانون الانتخابي، فإن تجريم استخدام الأموال العامة لا يزال يتطلب بعض "الترقيع" من أجل مواجهة العديد من الظواهر التي تم الكشف عنها خلال الحملة الانتخابية.

وتشمل هذه الظواهر استخدام "السيارات الإدارية" التي تكشف عن ضرورة التمييز الواضح بين "سيارات المصلحة" التي يستخدمها السائقون الرسميون لإنجاز المهمات الإدارية الرسمية و "السيارات الوظيفية"، أي السيارات المقدمة كوسيلة مساعدة للمسؤولين من رتبة محددة، والتي هي للاستخدام الشخصي.

هناك قضية أخرى تتعلق بمشاركة السياسيين الموجودين حالياً في بعض مناصب في حملات مرشحي أحزابهم السياسية، وكيف يصعب على سبيل المثال التمييز بين المرافقة الأمنية الرسمية والمصروفات "الإضافية" الأخرى التي قد يتم دفعها من الأموال العامة.

الحاجة إلى إعادة تقييم سقف المداخيل والإنفاق للانتخابات البلدية (منخفض للغاية وغير واقعي لحملة انتخابية ناجحة)

كما تم الكشف في وقت سابق، فان سقف المداخيل والانفاق للحملة يحدده عدد الناخبين المسجلين في كل دائرة انتخابية، والكثافة السكانية، ومتوسط تكلفة المعيشة بشكل عام. ويعتبر السقف الحالي منخفضا للغاية وغير كاف لحملة ناجحة، ما يرغم المرشحين على تجاوزه ومواجهة عقوبة مخالفة القانون الانتخابي.

"الإشهار السياسي" مقابل الحملات الانتخابية (غامض جدًا ومتداخل من حيث التعريف)

على الرغم من أن القانون الانتخابي كان واضحًا تمامًا في جانب حظر الإشهار السياسي خلال الفترة الانتخابية، إلا أن المشكل لا يزال قائما حول عدم وجود حظر واضح على الحملات الانتخابية قبل بدء فترة الحملة رسميًا.

وقد استفادت الأحزاب الكبرى بشكل كبير من هذه الثغرة خلال الانتخابات البلدية، وأطلقت مقاطع فيديو ترويجية ذات محتوى غامض إلى حد ما (دون ذكر الانتخابات أو تسمية المرشحين) بمجرد انتهاء مرحلة تقديم الترشحات.

لقد خلقت هذه الممارسة إرتباكًا عامًا بين عامة الناس الذين لم يتمكنوا من تحديد فصل معين في القانون الانتخابي يجرّم إنطلاق الحملة الانتخابية قبل الأوان أو يصنف هذه الأعمال كإشهار سياسي.

كان الإجراء الوحيد الذي تم اتخاذه من قبل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري وتمثل في معاقبة القنوات التلفزية التي تبث أشرطة الفيديو الترويجية وفقا للقواعد والمبادئ التوجيهية الخاصة بالهيئة.

تعزيز دور البلديات خلال الحملة الانتخابية (لديهم دور، مثلا: الملصقات)

تميزت الانتخابات الأربعة الماضية بعدم المشاركة من طرف البلديات خلال فترة الحملة. على الرغم من أن البلديات تلعب دورا في إدارة أنشطة الحملة يوما بعد يوم، وعلى اتصال مع المرشحين والأحزاب لطلب تصاريح لعقد الأنشطة الانتخابية المختلفة فضلا عن الحفاظ على أماكن وضع الملصقات الانتخابية، يبدو أن البلديات ليست مطلعة تماما على دورها وأهميتها خلال فترة الحملة. هذا ليس بالضرورة تقصيرًا منهم، ولكن ربما يكون نتاجًا لعدم وجود تواصل جيد بين الجهات المعنية المختلفة.

ان البلديات هي السلطات الأقرب، ما يعني أنها ينبغي أن تكون أكثر انخراطا في العملية الانتخابية ويجب أن تسعى لتواصل أفضل مع هيئات الانتخابات المركزية والجهوية ونوصي بالشيء نفسه بالنسبة لهيئة الانتخابات.

ملخص التوصيات:

هناك حاجة ملحة إلى مراجعة وتوضيح تعريف شراء الأصوات بالإضافة إلى نطاق التجريم من أجل تجنب الغموض الذي يفضي إلى الارتباك والإفلات من العقاب.

من المؤكد أن الإطار القانوني الحالي يحتاج للتحديث من أجل مواكبة الوضع الحالي لوسائل التواصل الاجتماعي والطرق المختلفة التي تم استخدامها خلال الحملة الانتخابية. توصي منظمة أنا يقظ بأن يقوم المشرع بتضمين مجموعة من الأحكام الواضحة والمنظمة فيما يتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم الانتخابات بدلاً من صرف النظر عنها بالكامل، وتحويلها إلى منطقة رمادية.

توصى أنا يقظ بإضافة تمييز واضح بين استخدام " السيارات الوظيفية" وعدم قانونية استخدام " سيارات المصلحة " التي تكون لأغراض إدارية فقط. مثل هذه الخطوة من شأنها معالجة التخوف العام فيما يتعلق بإساءة استخدام الأموال العامة في الحملات الانتخابية.

هناك حاجة إلى تضمين حكم محدد يحظر تنظيم الحملات الانتخابية أو إطلاق الأنشطة المتعلقة بالحملة قبل بدء الحملة الرسمية. أنا يقظ تعتقد كذلك أنه يجب أن يكون هناك تمييز واضح بين "الحملات الانتخابية" وهي قانونية و "الاشهار السياسي" الممنوع، اذ أن التعريف الحالي يترك مجالا واسعا للتأويل.

توصي منظمة أنا يقظ بتعزيز دور البلديات خلال الفترة الانتخابية، وخاصة مع تحديد واضح لمسؤولياتها. وقد يسمح فرض تواصل إلزامي بين مختلف الجهات المعنية خلال الانتخابات بتعزيز دور البلديات.

2. توصيات للهيئة العليا المستقلة للانتخابات

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي الهيئة الدائمة لإدارة الانتخابات وهي هيئة عامة / دستورية مستقلة يُعهد إليها بإجراء انتخابات واستفتاءات ديمقراطية حرة وتعددية ونزيهة وشفافة.

ويُعتبر تقديم توصيات حول مخرجات هيئة الانتخابات أمرا بالغ الأهمية لضمان تحسّن العملية الانتخابية في الانتخابات المقبلة. تتمثل توصياتنا في:

1- قامت هيئة الانتخابات بتوظيف وتدريب أكثر من 1300 ملاحظا في جميع أنحاء البلاد لملاحظة فترة الحملة الرسمية. تعتقد أنا يقظ أن الهيئة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار:

مراجعة استقلالية منسقيها على المستوى الجهوي (الهيئات الجهوية المستقلة للانتخابات) والتأكد من عدم تحيزهم. أفاد عدد من منسقينا الجهويين ان بعض منسقي الهيئات الجهوية أخفوا بعض المعلومات حول حملات بعض الأحزاب السياسية والتي يشاع أن لديهم علاقات معها (على سبيل المثال في ولايات: تونس، أريانة والمنستير).

البدء في توظيف ملاحظي تمويل الحملات (ملاحظون) في وقت اسبق من فترة الحملة. نحن نعتقد أن عملية التوظيف المتأخرة لملاحظي تمويل الحملات قد أدت إلى غياب الملاحظين في فترة ما قبل الحملات وأثرت على جودة تدريبهم.

عقد سلسلة من التدريب أكثر شمولاً وطولا لتزويد المنسقين /الملاحظين بالمعارف التي يحتاجون إليها لملاحظة الحملة والإشراف عليها بشكل أفضل. خلال هذه الانتخابات البلدية الماضية، علمنا أن مدة التدريب للملاحظين كانت يوما واحدا.

إذا زود المشرع هذه الهيئة بموارد كافية، فإن توظيف عدد أكبر من الملاحظين في جميع أنحاء البلاد سيضمن تغطية أفضل لجميع الأنشطة. أمضى الملاحظون في المتوسط من 20 إلى 30 دقيقة في الأنشطة الانتخابية التي لاحظتها أنا يقظ. استمرت بعض هذه الأنشطة لمدة أربع ساعات على الأقل، مما يعني أن الملاحظين لم يكونوا موجودين خلال فترة الحملة الانتخابية بأكملها. تعتقد منظمة أنا يقظ أن هذا بالكاد يوفر بيانات موثوقة. وعلاوة على ذلك، فإن

أنشطة التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم لم يتم تغطيتها بالكامل من قبل الملاحظين؛ وهذا يرجع جزئيًا إلى عدم التزام المتنافسين بالكشف عن هذا النوع من الأنشطة.

2- إنشاء آليات واضحة للإبلاغ لضمان إمكانية التحقق من ادعاءات وتقارير منظمات المجتمع المدني مباشرة من قبلالهيئات الجهوية للانتخابات. لا يتمتع الملاحظون بسلطة التدخل في حالة وجود انتهاكات، من جهة أخرى، يتمتع ملاحظو الهيئة الهيئة العليا المستقلة بهذه الصلاحيات. ومن شأن هذا أن يمنع عددًا كبيرًا من الانتهاكات ويضمن امتثالًا أفضل. على سبيل المثال، على الهيئة العليا المستقلة ومكاتبها الجهوية تعزيز التعاون مع بعثات الملاحظة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني من خلال توفير قائمة بارقام المنسقين /الملاحظين للتواصل معهم. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تمثل رصيدا قيما بالنسبة إلى الهيئة العليا والهيئات الجهوية إذا ما أتيحت الفرصة.

3- التعاون مع منظمات المجتمع المدني للضغط لارساء آليات لحماية وضمان سلامة الملاحظين والملاحظين. مثل تجربة عام 2014، مورست ضغوطات من قبل الأحزاب السياسية والمتنافسين على ملاحظي انا يقظ وبعض ملاحظي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وخاصة في شكل الترهيب.

4- التأكد من نشر جداول الأنشطة وفقاً للقانون واللوائح (يتم تقديمها من الأحزاب السياسية والمتنافسين قبل 48 ساعة على الأقل وتنشرها الهيئات الجهوية للانتخابات قبل 24 ساعة على الأقل). اتخاذ تدابير لضمان احترام الأحزاب السياسية والمتنافسين لهذا المبدأ ومعاقبة المخالفين. من خلال عملية الملاحظة تبين لنا أن معظم المتنافسين لا يحترمون هذه المهل الرسمية ويميلون إلى مشاركة جداول أنشطتهم حتى قبل ساعة أو ساعتين من حدوث النشاط (إذا أعلموا بانعقاد النشاط أصلا).

5- تعيين رئيس قسم تمويل الحملات في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وفقًا لمصادر موثوقة لانا يقظ، لم تقم الهيئة بتعيين شخص في هذا المنصب. ومن المهم أن نذكر أنه عندما طرح السؤال مباشرة على السيد نبيل بافون (عضو الهيئة)، أكد لنا أنه كان هناك شخصا يشغل هذا المنصب لكنه لم يقدم الاسم أو كيفية الاتصال به.

3. توصيات لـ "دائرة المحاسبات":

إن الدور الرئيسي لدائرة المحاسبات هو دور "لاحق" في ملاحظة حسابات الحملات (كما أن للدائرة صلاحية الملاحظة بالتوازي مع فترة الحملة). ويعتبر وجود القضاة / الملاحظين مفيدا لرقابة الدائرة بعد الانتخابات. خلال فترة تبدأ من إعلان النتائج النهائية للانتخابات وتستمر لمدة ستة أشهر، تراجع الدائرة حسابات حملات القوائم المترشحة (لا تتابع أنا يقظ هذا الجانب من الملاحظة). وفي هذا السياق، تقترح انا يقظ التوصيات التالية:

ملاحظة: تهدف التوصيات المقدمة إلى دائرة المحاسبات إلى تحسين ظروف الانتخابات المستقبلية.

1- التفكير في تدريب ونشر عدد أكبر من الملاحظين / القضاة (تم نشر 140 قاضيًا فقط) لملاحظة فترة الحملة. وعلى الرغم من ان نشر القضاة جاء كتدبير إضافي لتعزيز ملاحظة دائرة المحاسبات "بعد الانتخابات. نعتقد أن زيادة عدد الملاحظين / القضاة سيوفر المزيد من البيانات المتعلقة بإنفاق الحملات.

2- التفكير في وضع منهجية راسخة ومستدامة لملاحظة وملاحظة الحملات. يمكن ارساء ذلك جزئيا من خلال إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على التمويل السياسي بشكل عام بالشراكة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. كانت هذه التوصية حاضرة في عام 2014 في تقارير انا يقظ، كما اوصت بها دائرة المحاسبات نفسها في أعقاب انتخابات 2014.

3- التفكير في عقد المزيد من الاجتماعات مع الأحزاب السياسية والمتنافسين وكذلك مع منظمات المجتمع المدني قبل فترة الحملة لمناقشة التشريعات والإجراءات الخاصة بالحملة. هناك نقص كبير في فهم

اللوائح التنظيمية والممارسات الجيدة (جزئيا، مسؤولية المتنافسين السياسيين). ومن المهم أن نلاحظ أن دائرة المحاسبات هي هيئة إدارية تونسية ذات مسؤوليات أخرى بالإضافة إلى دورها المساعد فيما يخص المسار الانتخابي.

4. توصيات للمؤسسات العامة:

واستناداً إلى ملاحظات فريق أنا يقظ لملاحظة تمويل الحملة، فإن المؤسسات العامة (الوزارات ومكاتبها الجهوية، بما في ذلك المساجد والمكاتب البريدية والمرافق التعليمية) قد احترمت مبدأ عدم الانحياز بشكل جيد نسبياً. على الرغم من أن ملاحظة انا يقظ للمؤسسات العامة لم تكتشف أي حالات هامة من إساءة استخدام موارد الدولة من قبل موظف رسمي في هذه الانتخابات، إلا أننا لا نزال نتخوف من إساءة استخدام موارد الدولة في الانتخابات المستقبلية. لذلك، نوصي بما يلي:

1- على المؤسسات العامة على المستوى الوطني التأكد من توصيل جميع المعلومات الضرورية حول تشريعات الحملة المتعلقة بعملها مع جميع الفروع الوزارية والإدارية على المستوى المحلي (البلديات / والمعتمديات مثلا). على سبيل الذكر، بعض الإدارات التي زارها فريق انا يقظ لملاحظة تمويل الحملات قبل فترة الحملة الرسمية، مثل البلديات، لم يكن لديها أي فكرة عن دورها خلال الحملة (تعيين مناطق محددة للملصقات الانتخابية).
2- تشجيع الموظفين العموميين على التدخل عندما تنظم الحملات داخل هذه المؤسسات العامة أو بالقرب منها. في الحالات القليلة التي تم رصدها، لم يكن هناك تدخل، خاصة في بلدية صفاقس حيث نظمت حملة في موقف سيارات جامعة عمومية.

5. توصيات للمتنافسين (الأحزاب والمستقلون):

لقد أظهرت الأحزاب السياسية والمتنافسون تحسنا من حيث فهم دور منظمات المجتمع المدني في العملية الانتخابية حيث تعاون البعض منهم مع ممثلينا في معظم البلديات المغطاة. اما بعض الأحزاب والائتلافات السياسية الأخرى البارزة (مثل نداء تونس والاتحاد المدني) فلم تفهم جوهر مبادرتنا التي تهدف في نهاية المطاف الى تعزيز الثقة وزيادة الشفافية. توصيات أنا يقظ هي:

1- إظهار المزيد من التعاون مع جهود منظمات المجتمع المدني وإرساء قناة تواصل منتظم خلال الفترة الانتخابية من أجل تسهيل مهامها ولتعكس صورة أفضل حول عمل الأحزاب ونواياها. هذا الأمر سيكون مفيدًا للطرفين لأن هذا الجهد سيعزز موقف المتنافسين السياسيين من حيث الثقة والشفافية.
2- احترام القوانين واللوائح التنظيمية. إن الترشح للمناصب العامة يتطلب أقصى درجات النزاهة من جانب المتنافسين والأحزاب السياسية التي يمثلونها. يتوقع الناخبون أعلى مستويات الشفافية والنزاهة من ممثليهم وحكامهم المحتملين.

على سبيل المثال: أ. اظهار التزام أكبر باللوائح المتعلقة بالإفصاح عن جداول أنشطة الحملات الانتخابية إلى الهيئات الجهوية للانتخابات حيث أن معظم القائمات المترشحة في البلديات الملاحظة لم تحترم الإطار الزمني لتقديم جداول الأنشطة أو لم تقدم هذه الجداول على الإطلاق. ب- احترام الموعد النهائي الرسمي لتقديم دفاتر حسابات الحملات الانتخابية.

وفقاً لإعلان الرئيس الأول لدائرة الحسابات ، القاضي نجيب قتاري 2 ، فإن 7٪ فقط (144 قائمة) من القائمات ال2074 التي ترشحت في الانتخابات البلدية قدمت الوثائق المالية المطلوبة حتى تاريخ 18 جويلية (اي قبل 10 أيام فقط من انتهاء المهلة الرسمية).

وفقاً لتصريح ثانٍ صادر عن القاضي فضيلة قرقوري، رئيسة غرفة الملاحظة في دائرة المحاسبات، على الإذاعة الوطنية التونسية في 30 جويلية 2018؛ 1300 قائمة فقط من القائمات ال 2074 التي شاركت في الانتخابات البلدية قدمت دفاترها المالية. آخر موعد للتقديم هو 6 أوت 2018. 3

3- النظر في تدريب فرق الحملات الجهوية. هؤلاء هم ممثلو القوائم المرشحة وهم يمثلون المتنافسين في جميع الدوائر الانتخابية/ البلديات في جميع الأوقات. إذا كانت الصورة التي يعرضونها سلبية، فقد يؤثر ذلك بالتالي على صورة المتنافسين.
4- نشر التقرير المالي بعد تقديمه، وليس فقط مشاركته مع الجهات الرقابية. ينص القانون على ضرورة قيام الأحزاب السياسية بنشر هذه التقارير في صحيفة عمومية خلال فترة زمنية محدودة مدتها شهران بعد إعلان النتائج النهائية، وحسب تصريحات دائرة المحاسبات لم يلتزم بهذا الا عدد قليل من الأحزاب السياسية والمتنافسين. بعد التعديلات التي تم إدخالها على قانون الانتخابات لعام 2017، فإن عقوبة مخالفة هذا الشرط هي عدم استرجاع التمويل العام.

6. توصيات لوسائل الإعلام:

لم تشمل منهجية الملاحظة الخاصة بفريق ملاحظة تمويل الحملات التابع لانا يقظ وسائل الإعلام، ولكن هناك بعض العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار حيث أننا تابعنا بشكل غير رسمي تغطيتهم للانتخابات البلدية لعام 2018.
ونوصي بما يلي:

تؤمن منظمة أنا يقظ أنه من واجب وسائل الإعلام أن تعكس صورة حقيقية ومحايدة عن المشهد السياسي وأن تمتنع عن الاصطفاف وراء أي جهة بغض النظر عن أيديولوجياتها الشخصية. ومن ثم، فإن أنا يقظ توصي بأن تكون وسائل الإعلام محايدة فيما يتعلق بجميع المتنافسين السياسيين وأن تحترم المدونة الأخلاقية والمهنية.

1. توصي أنا يقظ بأن تمتنع وسائل الإعلام الخاصة عن تفضيل منافس أو حزب سياسي معين على حساب الآخرين واحترام قرارات الهيئة اعليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري المتعلقة بالحملة. وهذا من شأنه أن يعزز تسوية مجال التنافس امام الجميع.
2. ومثل سنة 2014، توصي انا يقظ بان تسلط وسائل الإعلام المزيد من الضوء وتولي المزيد من الاهتمام لموضوع التمويل السياسي وتأثير الأموال على السياسة، وذلك بسبب تأثيرها الكبير على العملية الانتخابية وكذلك على المشهد السياسي.

[2] https://bit.ly/2Lxf4Rz

[3] https://bit.ly/2wuYCLZ

7. توصيات لمنظمات المجتمع المدني

لم يلاحظ فريق ملاحظة تمويل الحملات أي انتهاكات من قبل منظمات المجتمع المدني (مباشرة) خلال هذه الانتخابات، ومع ذلك، لا تزال هناك شائعات حول تورط بعض الجمعيات في حملات بعض المتنافسين. ومن هذا المنظور، نوصي بما يلي:

1. الحفاظ على مبدأ النزاهة واحترام القوانين والتشريعات التي تصوغها السلطات المحلية والاتفاقيات الدولية والممارسات الجيدة.
2. احترام السلامة المعنوية والمادية لجميع المتنافسين، والزملاء من ممثلي المجتمع المدني (وخاصة الملاحظين) والناخبين.
3. المشاركة في تغطية التمويل السياسي وتمويل الحملات على وجه التحديد ودعم مبادرة انا يقظ اذ اننا حتى الآن نمثل المنظمة الوحيدة التي تغطي في هذا المجال.

8. توصيات للمنظمات الدولية غير الحكومية:

في هذا الصدد، توصي منظمة انا يقظ المنظمات الدولية بما يلي:

دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التونسية من الناحيتين المالية والفنية (توفير التدريب وتبادل الخبرات) لدعم وتشجيع المبادرات التي تهدف إلى ترسيخ أسس ثقافة الشفافية والمساءلة.

III. التحليل القانوني

الحملة الانتخابية جزء من "الفترة الانتخابية"[4]،وتبدأ قبل شهرين (2) من الحملة وحتى يوم الانتخابات ، وتتضمن مرحلة ما قبل الحملة ، وفترة الحملة ، والصمت الانتخابي.[5]

تشمل الحملة الانتخابية جميع الأنشطة التي يقوم بها المرشحون أو قائمات المرشحين أو مساندوهم أو الأحزاب، للإعلان عن برنامجهم الانتخابي من خلال وسائل الدعاية القانونية لتشجيع الناخبين على التصويت لصالحهم يوم الاقتراع.[6]

وتجدر الإشارة إلى أن جميع أنواع الحملات الانتخابية أو الدعاية محظورة خلال الصمت الانتخابي[7]

1. اللوائح التشريعية للحملة الانتخابية

مبادئ الحملة

الحملة الانتخابية ، كما يحددها الفصل 50 من قانون الانتخابات[8]،تبدأ قبل 22 يومًا من يوم الاقتراع وتتبع مجموعة من المبادئ العامة التي تؤطر كل التشريعات في هذا الشأن.

يذكر الفصل 52 عدة مبادئ عامة، وهي كما يلي:

- حياد الإدارة وأماكن العبادة ووسائل الإعلام الوطنية،
- شفافية الحملة من حيث مصادر تمويلها وطرق صرف الأموال المرصودة لها،
- تكافؤ الفرص بين جميع المترشّحين،
- احترام الحرمة الجسدية للمترشّحين والناخبين وأعراضهم وكرامتهم،
- عدم المساس بحرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للمترشحين،
- عدم الدعوة إلى الكراهية والعنف والتعصّب والتمييز.

وتترجم هذه المبادئ العامة إلى مبادئ توجيهية ملموسة، مثل حظر تنظيم الانتخابات في المؤسسات التعليمية ودور العبادة[9]، وفي الإدارات العمومية وكذلك المؤسسات الخاصة غير المفتوحة للعموم[10] ،كما يُحظر استخدام االقائمات

---

[4] الفصل الثالث (النقطة الثامنة) - الفترة الانتخابية أو فترة الاستفتاء: هي المدة التي تضم مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية أو ما قبل حملة الاستفتاء، والحملة، وفترة الصمت (...الخ)

5 الفصل الثالث (النقطة السادسة) - الصمت الانتخابي: هي المدة التي تضم يوم الصمت الانتخابي ويوم الاقتراع إلى حد غلق آخر مكتب اقتراع.

6 كما يعرفه الفصل الثالث (النقطة الخامسة)

7 الفصل 69

8 الفصل 50 (الفقرة الأولى) - تفتتح الحملة الانتخابية أو حملة الاستفتاء قبل يوم الاقتراع باثنين وعشرين يوما، وتسبقها مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية أو ما قبل حملة الاستفتاء، وتمتد لمدة شهرين.

[9] الفصل 54 من القانون الانتخابي

[10] الفصل 53 من القانون الانتخابي

المترشحة للموارد العامة لتحقيق الاستفادة[11]، وتُحظر أي دعاية تنطوي على التحريض على الكراهية والعنف والتعصب والتمييز[12]. وتعُتبر مثل هذه الأعمال "جرائم انتخابية" وتتراوح عقوبتها من الغرامة الى السجن[13].

هناك مبدأ عام إضافي هو حظر "الإشهار السياسي"[14] من أي نوع ، باستثناء الجرائد السياسية التي تُروج لمرشحي الحزب[15].ويشمل الحظر أيضًا الإعلان عن خط ساخن أو بريد صوتي أو مركز اتصال مخصص للترويج لمرشح أو قائمة أو حزب سياسي[16]. ويشمل هذا الحظر ما قبل الحملة الانتخابية، اذ انه يتعلق أيضًا بمرحلة ما قبل الحملة.

إلى جانب هذه المبادئ العامة التي تنطبق على جميع الأطراف الرئيسية الفاعلة في المسار الانتخابية ، هناك قاعدة إضافية خاصة بالجنود وأفراد قوات الأمن الداخلي ، والتي يحُظر بموجبها المشاركة في "أي نشاط يتعلق بالانتخابات[17]".

وسائل الدعاية الانتخابية والقيود

يعدد القانون الانتخابي العديد وسائل الدعاية التي يمكن للمرشحين استخدامها. وهي تتمثل في " الإعلانات والاجتماعات العموميّة والاستعراضات والمواكب والتجمعات والأنشطة الإعلانية بمختلف وسائل الإعلام (السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونيّة)"[18]

تم وضع مجموعة من القيود فيما يتعلق باستخدام هذه الوسائل ، مثل حظر استخدام علم أو شعار الجمهورية التونسية على الملصقات الانتخابية[19]. وحصرها في أماكن محددة تخصصها السلطات المحلية.[20]

مخالفات الحملات الانتخابية

عندما يتعلق الأمر بمخالفات الحملات الانتخابية، فان العقوبة تبدأ بغرامات بسيطة ويمكن أن تصل إلى السجن لمدة سنة واحدة. ويبدو أن هذه العقوبات ترتفع حسب شدة المخالفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[11] *نفس الفصل*

[12] الفصل 56 من القانون الانتخابي

[13] الباب 6 – الجرائم الانتخابية

[14] كما تعرفها النقطة العاشرة من الفصل الثالث

[15] الفصل 57 من القانون الانتخابي

[16] الفصل 58 من القانون الانتخابي

[17] الفصل 52 (مكرر) - لا يشارك العسكريون وقوات الأمن الداخلي في الحملات الانتخابية والاجتماعات الحزبية وكل نشاط له علاقة بالانتخابات.

[18] الفصل 59 من القانون الانتخابي

[19] الفصل 61

[20] الفصل 62

المخالفة	العقوبة	النص القانوني
- استخدام علم وشعار الجمهورية في الملصقات الانتخابية. **- تخريب الملصقات المعلقة.** **- تعليق الملصقات خارج المساحات المخصصة.**	غرامة بين 500 و 1000 دينار	الفصل 150
الإعلان عن خط ساخن أو بريد صوتي أو مركز اتصال مخصص للترويج لمرشح أو لقائمة مترشحين.	غرامة ب 3000 دينار	الفصل 152
القيام بحملة انتخابية في إدارة عمومية، أو مؤسسة خاصة غير مفتوحة للعموم والمرافق التعليمية، ودور العبادة ، واستخدام وسائل الإعلام الأجنبية.	غرامة بين 2000 و 5000 دينار	الفصل 153
الاشهار السياسي.	غرامة بين 5000 و 10000 دينار	الفصل 154
القيام بحملة انتخابية أثناء الصمت الانتخابي.	غرامة بين 3000 و 20000 دينار	الفصل 155
نشر استطلاعات الرأي و / أو التعليق عليها.	غرامة بين 20000 و 50000 دينار	الفصل 156
- استخدام الموارد العامة لمنفعة قائمة المرشحين. **- التحريض على الكراهية والعنف والتعصب والتمييز.**	حكم بالسجن بين 6 أشهر و سنة واحدة	الفصل 159

2. قواعد الحملة الانتخابية

قواعد تمويل الحملات الانتخابية

مصادر التمويل

حدد القانون الانتخابي في الفصل 75 ثلاثة مصادر لتمويل الحملات الانتخابية: التمويل الذاتي، الخاص والعمومي. ورغم الإبقاء على جل القواعد المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية بعد تنقيح القانون الانتخابي فإن قواعد التمويل العمومي نالت قدرا كبيرا من التعديلات، وهو ما سنتناوله بعمق في تحليلنا.

أ. التمويل الذاتي

يعرف الفصل 76 من القانون الانتخابي التمويل الذاتي على أنه "كل تمويل نقدي أو عيني للحملة بالموارد الذاتية للقائمة المترشحة أو المترشح أو الحزب بالنسبة لقائماته المترشحة أو للاستفتاء." هذا التعريف بسيط للغاية ولكنه يبقى واسعا مما من شأنه أن يترك مساحة للتأويل، خاصة فيما يتعلق بالتمويل المتأتي من الحزب وإذا ما كان قد أنفق بالفعل في إطار الحملة.

ب. التمويل الخاص

وفقا للفصل 77 من القانون الانتخابي، يعتبر كل تمويل نقدي أو عيني متأت من خارج أعضاء القائمة المترشحة أو الحزب الذي تمثله تمويلا خاصا. ولكن القانون الانتخابي لم يتوقف عند هذا التعريف البسيط، إذ انه أضاف قيدا على مصدر

التمويل الخاص، ألا وهو ضرورة تقديمه من طرف ذات طبيعية وتحجيره على الذوات المعنوية في محاولة من المشرع لترشيد التبرعات الخاصة.

"بالإمكان تبرير هذا الميل نحو الترشيد من خلال ثبوت أن قبول التبرعات من الذوات المعنوية بإمكانه أن يخلق جواً من التجارة السياسية في العملية الانتخابية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار قدراتها المالية وأهميتها مقارنة بالأفراد، وبالتالي قد تكون هذه العوامل مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على نتائج الانتخابات بشكل غير ديمقراطي أو تؤدي إلى اتخاذ قرارات سياسية تتناسب في المقام الأول مع بعض المصالح الخاصة".21

ت. التمويل العمومي

النظام القانوني للتمويل قبل الانتخابات البلدية:

منذ صدور المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، اعتمد المشرّع التونسي ثلاثة طرق مختلفة للتمويل العمومي. تمثلت الطريقة الأولى والتي تم اعتمادها خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 في تقسيم مبلغ منحة التمويل العمومي قبل وأثناء الحملة وطالبت القائمات التي تحصلت على أقل من 3٪ من الأصوات المدلى بها في الدائرة الانتخابية المعنية أن تعيد نصف المبلغ.22

أما الطريقة الثانية والتي اعتمدت خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014 فقد عدلت الطريقة الأولى قليلاً، حيث منحت المترشحين النصف الثاني من المنحة في الأسبوع التالي لإعلان النتائج النهائية بشرط أن يثبتوا إنفاق النصف الأول من المنحة بالإضافة إلى ضرورة تسليمهم الحساب المالي للحملة إلى دائرة المحاسبات. كما طالب قانون 2014 المترشحين الذين تحصلوا على أقل من 3٪ من الأصوات المصرح بها إما على المستوى الوطني أو في الدائرة الانتخابية بإعادة كامل مبلغ المنحة العمومية، بالإضافة إلى مطالبتهم بإرجاع المبالغ التي ثبت أنها ليست نفقات انتخابية ومبالغ المنحة التي لم يتم إنفاقها.

لمساعدة المترشحين على فهم قواعد وإجراءات تمويل الحملة الانتخابية، أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دليلاً يبسط الإطار القانوني ويوضح بعض النقاط، خاصة فيما يتعلق بالتبرعات العينية23 والتبرعات24 والنفقات غير المشروعة25 وكيفية التعامل معها وادراجها في الحساب المالي للحملة.

يتعين وفقا للدليل ان تتوفر في النفقة أربعة شروط لتقبلها دائرة المحاسبات وتعتبرها نفقة انتخابية وهي:

مشروعة: أي احترمت الضوابط القانونية والترتيبية المتعلقة بتمويل الحملة الانتخابية.

تكتسي صبغة انتخابية: أي أنه تم التعهد بها أثناء الفترة الانتخابية وتم دفعها أو استهلاكها في الدائرة الانتخابية المعنية.

تم إنجازها فعلا: أي ثبت استهلاكها فعلا بواسطة وثائق أصلية مفصلة وذات مصداقية.

صادقة: أي أن تقديرها حقيقي طبق أسعار السوق.

---

[21] منظمة أنا يقظ، تحليل القانون الانتخابي التونسي لسنة 2014: تقييم للإطار القانوني لتمويل الحملة الانتخابية، ص. 6.

[22] الفصل 53 من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 مؤرخ في 10 ماي 2011 بتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

[23] يتعين تقييم التبرعات العينية حسب أسعار السوق وادراجها في حساب الحملة.

[24] التبرعات غير المشروعة هي تبرعات تأتي من مصادر مجهولة أو مصادر أجنبية أو من ذوات معنوية.

[25] تشمل النفقات غير المشروعة الهدايا أو التبرعات أو أي أموال يتم إنفاقها خارج الإطار القانوني المنظم لتمويل الحملة أو يكون موضوعها مجرما قانونا (غسيل الأموال، شراء الأصوات، الإشهار السياسي، خرق الصمت الانتخابي، الخ.).

نظام التمويل في الانتخابات البلدية:

بعد أن أثبتت الطريقتان السابقتان للتمويل العمومي عدم فعاليتهما عندما يتعلق الأمر باستعادة المال العام اختار المشرع طريقة مختلفة عند تعديل القانون الانتخابي في 2017، إذ ينص الفصل 78 في نسخته الجديدة على أنه " تصرف لكل مترشح أو قائمة مترشحة، تحصلت على ما لا يقل عن 3٪ من الأصوات المصرّح بها بالدائرة الانتخابية، منحة عمومية تقديرية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية وذلك بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات شرط الاستظهار بما يفيد إيداع الحسابات المالية لدى محكمة المحاسبات وبعد التثبت من احترام المترشح أو القائمة المترشحة للواجبات القانونية المتعلقة بالحملة الانتخابية وتمويلها."

من الواضح أن المشرع قرر هذه المرة تأخير منح التمويل العمومي إلى ما بعد الانتخابات وتسليمها فقط إلى القائمات المستوفية لجميع الشروط ولكن مثل هذا الإجراء رغم حفاظه على المال العام يقلل من فرص القائمات المستقلة أو المترشحة في دوائر انتخابية صغيرة، حيث يتعين عليها الاعتماد أساسا على مواردها الخاصة لإدارة الحملة.

حدود المنحة العمومية

يحدد القانون الانتخابي خلال الانتخابات البلدية حالتين يمكن أن تحرم فيهما قائمة من الحصول على منحة التمويل العمومي: أولاً إذا كانت القائمة لا تتضمن مترشّحًا ذا إعاقة ضمن العشرة الأوائل[26]، وثانياً في حالة عدم نشر القائمة لحسابها المالي وفقًا للإجراء المنصوص عليه في الفصل 87 من القانون الانتخابي.[27] قد يكون لوضع مثل هذه القواعد المرتبطة بالتمويل العمومي تأثير إيجابي على العملية الانتخابية وكيفية تصرف المترشحين والأحزاب السياسية خاصة فيما يتعلق بإشراك المواطنين ذوي الإعاقة أو بشفافية تمويل الحملات الانتخابية بشكل عام.

سقف تمويل الحملة وسقف الإنفاق

حدد القانون الانتخابي التونسي سقفا للتمويل والإنفاق على الحملات الانتخابية فوفقا للفصل 81 يتم تحديد السقف المفروض على التمويل الخاص والتمويل العمومي وسقف الإنفاق الجملي على الحملة الانتخابية من قبل السلطة التنفيذية من خلال الأوامر الحكومية والتي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار أحكام القانون الانتخابي بالإضافة إلى حجم الدوائر الانتخابية وعدد من الناخبين وتكلفة المعيشة في كل واحدة منها.

وفي هذا الصدد أصدر رئيس الحكومة الأمر الحكومي عدد 1041 لسنة 2017 بتاريخ 19 سبتمبر 2017 والذي حدد السقف الجملي للإنفاق لكل قائمة بخمس مرات مبلغ منحة التمويل العمومي.[28] أما فيما يتعلق بسقف التمويل الخاص سواء كان نقديا أو عينيا فقد تم تحديده بثلاثة مرات مبلغ المنحة.

---

[26] الفصل 49 حادي عشر – يتعين على كل قائمة مترشحة، أن تضم من بين العشرة الأوائل فيها مترشحة أو مترشحا ذا إعاقة جسدية وحاملا لبطاقة إعاقة .

تحرم كل قائمة لا تحترم هذه القواعد من المنحة العمومية.

[27] الفصل 78 (الفقرة الرابعة) – يحرم من المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية المترشح أو القائمة المترشحة التي لا تقوم بنشر الحسابات المالية وفق ما نص عليه الفصل 87 من هذا القانون.

[28] الفصل 10 من الأمر الحكومي عدد 1041 لسنة 2017 المؤرخ في 19 سبتمبر 2017.

القواعد والاجراءات المحاسبية لتمويل الحملة

فيما يخص حسابية تمويل الحملات الانتخابية، يتعين على القائمات المترشحة احترام عدة قواعد على امتداد الفترة الانتخابية.

قبل الحملة الانتخابية

قبل بداية الحملة، يتعين على القائمات المقبولة فتح حساب بنكي وحيد مخصص لتمويل الحملة الانتخابية ثم مدّ الهيئة بمعرّف الحساب البنكي الوحيد وهويّة الوكيل الذي يتحمّل مسؤولية صرف المبالغ المودعة بالحساب البنكي الوحيد باسم القائمة المترشّحة أو المترشّح أو الحزب.[29]

أثناء الحملة الانتخابية

يتعين على كل قائمة مترشحة أثناء الحملة مسك سجل مرقّم ومختوم من قبل الهيئة لتسجيل كلّ المداخيل والنفقات بصفة متسلسلة حسب تاريخ إنجازها دون شطب أو تغيير مع التنصيص على مرجع وثيقة الإثبات، بالإضافة إلى مسك قائمة في التظاهرات والأنشطة والملتقيات المنجزة مؤشّر عليها من قبل الهيئة وإعداد قائمة تأليفية للمداخيل والمصاريف الانتخابية بالاعتماد على سجلّ هذه العمليات ممضاة من قبل رئيس القائمة أو المترشّح أو الممثل القانوني للحزب.[30]

يتعين أيضا على كل القائمات المترشحة احترام قاعدة أخرى يتم بموجبها تسديد المصاريف الانتخابية التي تتجاوز قيمتها خمسمائة دينار بواسطة شيكات أو تحويلات بنكية، وفي هذه الحالة يحجر القانون الانتخابي على القائمات تجزئة هذه المصاريف لتتمكن من تسديدها نقدا.[31]

تجدر الإشارة إلى أنه يتعين على الأحزاب والائتلافات المترشحة مسك حسابية تأليفية لجميع القائمات التي تمثل بمختلف الدوائر الانتخابية، حيث ينص الفصل 84 على أنه "على كل حزب أو ائتلاف يقدّم أكثر من قائمة مترشحة أن يمسك حسابيّة تأليفيّة جامعة لكلّ العمليات المنجزة في مختلف الدوائر الانتخابية التي يقدّم فيها قائمات مترشحة. يتم التسجيل بالحسابية دون شطب مع احترام التسلسل الزمني للتسجيلات المحاسبية وإمضاء السجلات من قبل القائمة المترشحة أو المترشح أو الحزب وذلك فضلا عن الحسابية الخاصة بكل دائرة انتخابية التي يتم إعدادها من قبل القائمة الحزبية المعنية."

بعد الحملة الانتخابية

يتعين على القائمات المترشحة بعد الحملة الانتخابية تسليم كل الوثائق الأصلية التي بحوزتها والقائمات الممسوكة طيلة فترة الحملة وكشف الحساب البنكي الوحيد إلى دائرة المحاسبات في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية.[32]

كما يتعين على القائمات المترشحة نشر حساباتها المالية في إحدى الصحف اليومية في أجل أقصاه شهران من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية طبقا للنموذج الذي أعدته دائرة المحاسبات،[33]وعدم احترام هذا الشرط من شأنه أن يحرم

---

[29] الفصول 82 و83 من القانون الانتخابي.

[30] الفصل 83 من القانون الانتخابي.

[31] الفصل 85 من القانون الانتخابي.

[32] الفصل 86 من القانون الانتخابي.

[33] الفصل 87 (جديد) – تنشر القائمات المترشحة والمترشحون والأحزاب حساباتهم المالية بإحدى الجرائد اليومية الصادرة بالبلاد التونسية في ظرف شهرين من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات أو الاستفتاء وذلك وفق نموذج مختصر تعدّه محكمة المحاسبات وتضعه على موقعها الالكتروني على ذمة القائمات المترشحة والمترشحين والأحزاب.

القائمة المترشحة من منحة التمويل العمومي كما بيّنا سابقا.34 أما على المدى الطويل، يتعين على رؤساء القائمات المترشحة35 حفظ الحسابية ووثائق الإثبات التي بحوزتهم بما فيها الوثائق البنكية لمدّة خمس سنوات بعد انتهاء الانتخابات.36

الأجهزة الرقابية على تمويل الحملة

عندما يتعلق الأمر بالرقابة على تمويل الحملات الانتخابية وتطبيق قواعده، نجد أربع أجهزة أساسية تشارك في العملية بدرجات متفاوتة: دائرة المحاسبات والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وبدرجة أقل البنك المركزي ووزارة المالية.

يشرف البنك المركزي في بداية الحملة بشكل أساسي على عملية فتح الحسابات البنكية للحملات الانتخابية والتأكد من عدم فتح القائمة المترشحة لأكثر من حساب مصرفي وحيد.37 أما فيما يتعلق بهيئة الانتخابات فتمد دائرة المحاسبات في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيّام من انطلاق الحملة بقائمة في الأحزاب والقائمات المترشحة وقائمة في الحسابات البنكية المفتوحة من قبلهم وقائمة الأفراد قائمة الأشخاص المخوّل لهم التصرّف في الحسابات البنكية باسم كلّ حزب سياسي أو قائمة مترشّحة.38 أما لاحقا خلال فترة الحملة، تراقب هيئة الانتخابات احترام المرشحين والأحزاب لقواعد تمويل الحملة وتنفذ احترامها وتطبيقها بالتعاون مع مختلف الهياكل العمومية بما في ذلك البنك المركزي ودائرة المحاسبات ووزارة المالية.39

ومع ذلك تبقى دائرة المحاسبات الطرف الفاعل فيما يتعلق بالتمويل، حيث يمكن أن تتخذ رقابتها عدة أشكال وطرق مختلفة إذ يمكن أن تكون رقابتها مستندية أو ميدانية وشاملة أو انتقائية ولاحقة أو متزامنة مع الحملة، بالإضافة إلى إلزاميتها بالنسبة للقائمات الفائزة.40

تتحقق دائرة المحاسبات بمناسبة ممارستها لصلاحياتها من وحدة ومصداقية الحسابات وشرعية مصادر التمويل والطبيعة الانتخابية للنفقات واحترام سقف الإنفاق الجملي وعدم ارتكاب أي مرشح لجريمة انتخابية.41 كما لدائرة المحاسبات صلاحية طلب بيانات تفصيلية من السلطات الإدارية فيما يتعلق بالتصاريح المقدمة للقائمات المترشحة لإقامة التظاهرات والأنشطة المنجزة خلال الحملة، وكذلك لطلب أي وثيقة يمكن أن تكون لها جدوى في إنجاز العمل الرقابي الموكول إليها من أي جهة كانت.42 وأخيراً، يتعين على دائرة المحاسبات إعداد تقرير عام يتضمّن نتائج رقابتها على تمويل الحملة في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات.

أوكل القانون الانتخابي أيضا دورًا مهما، وإن كان فضفاضا، للبنك المركزي ووزارة المالية يطالبهما بموجبه باتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون التمويل الخارجي للانتخابات والاستفتاء،43 حيث أن صياغة الفصل كانت غامضة بطريقة تجعل من المستحيل تجسيد هذا الدور دون نص تكميلي يوضحه.

---

[34] أنظر "التمويل العمومي"، ص. 1.

[35] بالنسبة للقائمات الحزبية، يأخذ الحزب هذه المهمة على عاتقه عوضا عن رؤساء القائمات.

36 الفصل 88 من القانون الانتخابي.

[37] الفصل 90 من القانون الانتخابي.

[38] الفصل 94 من القانون الانتخابي.

[39] الفصل 89 من القانون الانتخابي.

[40] الفصل 92 (الفقرة الثانية) من القانون الانتخابي.

[41] الفصل 93 من القانون الانتخابي.

[42] الفصل 95 من القانون الانتخابي.

[43] الفصل 90 (الفقرة الثانية) من القانون الانتخابي.

المخالفات والعقوبات المتعلقة بتمويل الحملة

حدد القانون الانتخابي جملة من العقوبات التي تزداد وطأتها مع حدة المخالفات وبالإمكان تلخيص هذه المخالفات إلى ثلاثة أصناف: تلك المتعلقة بالحسابات المالية ثم المتعلقة بتجاوز سقف التمويل والإنفاق وأخيرا المتعلقة بتلقي تمويل أجنبي.

المخالفات	العقوبات	السند القانوني
تعمد عرقلة أعمال دائرة المحاسبات بالتأخير في مدّها بالوثائق المطلوبة لإنجاز الأعمال الرقابية الموكولة لها.	عقوبة مالية تتراوح بين خمسمائة دينار وألفين وخمسمائة دينار.	الفصل 99
عدم نشر القائمة لحساباتها المالية بإحدى الجرائد اليومية الصادرة بالبلاد التونسية في أجل شهرين من الإعلان عن النتائج النهائية.	الحرمان من منحة التمويل العمومي.	الفصل 78
عدم مد دائرة المحاسبات بالحسابات المالية في أجل 45 يوم الموالية للإعلان عن النتائج النهائية.	عقوبة مالية تساوي 10 مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية.	الفصل 98
عدم مد دائرة المحاسبات بالحسابات المالية.	إسقاط عضوية كل عضو ترشح عن تلك القائمة.	الفصل 98
رفض دائرة المحاسبات للحساب المالي لقائمة مترشحة.	عقوبة مالية تتراوح بين 5 مرات و7 مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية.	الفصل 98
تجاوز السقف الانتخابي في حدود 20٪.	عقوبة مالية تساوي المبلغ المتجاوز للسقف	الفصل 98
تجاوز السقف الانتخابي بأكثر من 20٪ وإلى حد 50٪.	عقوبة مالية تساوي ضعفي قيمة المبلغ المتجاوز للسقف.	الفصل 98
تجاوز السقف الانتخابي بأكثر من 50٪ وإلى حد 75٪.	عقوبة مالية تساوي خمسة أضعاف قيمة المبلغ المتجاوز للسقف.	الفصل 98
تجاوز السقف الانتخابي بأكثر من 75٪.	عقوبة مالية تساوي خمسة أضعاف قيمة المبلغ المتجاوز للسقف مع التصريح بإسقاط عضوية كل عضو ترشح عن تلك القائمة.	الفصل 98
تلقي تمويل أجنبي.	- عقوبة مالية تتراوح بين 10 أضعاف و50 ضعفا لمقدار قيمة التمويل الأجنبي - فقدان أعضاء القائمة المتمتعة بالتمويل الأجنبي عضويتهم بالمجلس المنتخب - الحرمان من الحق في الترشح للانتخابات لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم بالإدانة.	الفصل 163

أثبتت العقوبات المالية خلال الانتخابات السابقة صعوبة تسديدها من طرف القائمات المخالفة ولذلك اختار المشرع عند تعديل القانون الانتخابي إعادة ضبط مبالغ الغرامات المتعلقة بالمخالفات المالية وجعلها أكثر تناسبا وبالتالي مقبولة إلى حد كبير دون أن تشكل عائقا في التسديد من قبل القائمات المترشحة والأحزاب السياسية على حد سواء. من ناحية أخرى، استنكرت عدة أطراف تخفيض المبالغ المذكورة خاصة عندما يتعلق الأمر بتجاوز سقف الإنفاق، حيث لن تواجه الأحزاب السياسية الكبيرة أي مشكلة في دفع الغرامات الجديدة،44 مما من شأنه أن يجعل العقوبة في حد ذاتها غير مجدية.

التوصيات

1. هناك حاجة ملحة إلى مراجعة وتوضيح تعريف شراء الأصوات بالإضافة إلى تحديد نطاق التجريم من أجل تجنب الغموض الذي يفضي إلى الارتباك والإفلات من العقاب.

2. ضرورة تحديث الإطار القانوني الحالي ليتماشى مع وسائل التواصل الاجتماعي الحالية والطرق المختلفة التي يتم بها استخدامها خلال الحملات الانتخابية. توصي منظمة أنا يقظ بأن يقوم المشرع بتضمين مجموعة من الأحكام الواضحة والمتسلسلة فيما يتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم الانتخابات بدلاً من تجنبها بالكامل وتحويلها إلى منطقة رمادية.

3- توصي منظمة أنا يقظ بإضافة تمييز واضح بين مشروعية استخدام "السيارات الوظيفية" وعدم قانونية استخدام "السيارات الإدارية" المعدة للأغراض الإدارية فقط. مثل هذه الخطوة من شأنها أن تقلل من القلق العام فيما يتعلق بإساءة استخدام الأموال العامة في الحملات الانتخابية.

4. هناك حاجة إلى تضمين فصل محدد يحظر بدء الحملات الانتخابية أو إطلاق الأنشطة ذات الصلة بالحملة قبل بدء الفترة الرسمية. كما تعتقد منظمة أنا يقظ بضرورة وجود تمييز أوضح بين "الدعاية الانتخابية" وهي قانونية و "الإشهار السياسي" الذي حجره القانون الانتخابي، حيث أن التعريف الحالي يترك مجالًا كبيرًا للتأويل.

5- توصي منظمة أنا يقظ بتعزيز دور البلديات خلال الفترة الانتخابية، لا سيما مع تحديد واضح لمسؤولياتها.

---

[44] الفصل 98 (قديم) – في صورة تجاوز سقف الإنفاق الانتخابي بإحدى الدوائر الانتخابية، تسلّط محكمة المحاسبات العقوبات التالية على القائمة أو المترشّح أو الحزب:

- عقوبة مالية تساوي المبلغ المتجاوز للسقف إذا كان التجاوز في حدود 10٪،
- عقوبة مالية تساوي عشرة أضعاف قيمة المبلغ المتجاوز للسقف إذا كان التجاوز بأكثر من 10٪ وإلى حد 30٪،
- عقوبة مالية تساوي عشرين ضعفاً لقيمة المبلغ المتجاوز للسقف إذا كان التجاوز بأكثر من 30٪وإلى حد 75٪،
- عقوبة مالية تساوي خمسة وعشرين ضعفاً لقيمة المبلغ المتجاوز للسقف إذا كان التجاوز بأكثر من 75 .٪.

IV. المنهجية

1. مقدمة:

كمنظمة ملاحظة، فإن انا يقظ تسعى إلى ملاحظة تمويل الحملات من أجل تقييم احترام المتنافسين في الانتخابات للقانون والتشريعات المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية. من خلال هذه المبادرة، نسعى إلى زيادة شفافية الانتخابات ومساءلة المتنافسين الانتخابيين.

إن مشروع انا يقظ لملاحظة تمويل الحملات هو المبادرة الثانية في هذا المجال ويمثل جهدا للبناء على التجربة السابقة التي كانت مشروعًا رائدًا قدم معلومات حول أنشطة التمويل السياسي في الانتخابات البرلمانية لعام 2014 وفي الوقت نفسه اختبار المنهجية المتصورة لتمهيد الطريق امام المبادرات المطولة فيما يتعلق بالانتخابات المستقبلية. استلهمت فريق الملاحظة في 2018 العبر من المنهجية والدروس المستفادة من التجربة السابقة ما سمح لنا بتحدي أنفسنا والتأقلم مع الانتخابات البلدية بدلاً من الانتخابات البرلمانية.

بدأ المشروع في جوان 2017 (منسق المشروع فقط)، وانضم الفريق الأساسي (منسق ميداني / محلل بيانات) إلى منسق المشروع في أوائل عام 2018. وانضمت الفرق الميدانية الى الفريق في أفريل 2018. بدأ الملاحظة في 7 أفريل وانتهت في 5 ماي 2018.

واستنادا إلى نتائج الملاحظة والاستنتاجات المستخلصة من الملاحظة ذات المصداقية، فقد أعدت منظمة أنا يقظ توصيات محددة من شانها الاسهان في تحسين ملاحظة التمويل السياسي في إطار التحول الديمقراطي والمساءلة العامة.

2. القيود الجغرافية:

نظرا لطبيعة المشروع، قررنا ان لا نحاول تغطية عدد كبير من البلديات (على الصعيد الوطني). بدلا من ذلك، ركزنا على قائمة محدودة من البلديات في مختلف الولايات. هذه البلديات هي عبارة عن عينات تم اختيارها بعناية، ومن شانها تزويدنا بمعلومات مهمة حول عادة الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية المختارة.

معايير اختيار البلديات هي: السياق السياسي / الاقتصادي لكل جهة، وتاريخها الانتخابي وأهميتها الديموغرافية والسياسية، بالإضافة إلى أعداد الناخبين المسجلين.

رصد فريق ملاحظة الانتخابات التابع لأنا يقظ 12 بلدية في الإجمالي. تم نشر الفرق الميدانية في بلدية واحدة في كل ولاية من الولايات المذكورة أدناه.

المعهد الديمقراطي الوطني: تونس، صفاقس، سوسة، الكاف، قفصة وتطاوين

مبادرة الشراكة الشرق أوسطية: أريانة، بنزرت، نابل، المنستير، القيروان، مدنين

3. القيود المتعلقة بالمتنافسين:

يبلغ فريق انا يقظ لملاحظة تمويل الحملات عن أي انتهاكات ذات صلة بجوانب الملاحظة الثلاثة المحددة، وهي كالتالي: الإنفاق وشراء الأصوات واساءة استخدام موارد الدولة.

بالنسبة لإساءة استخدام الموارد العامة، فإن انا يقظ قررت الابلاغ عن مثل هذه الانتهاكات بغض النظر عن المتنافسين المنتفعين وكذلك فعلت بالمثل فيما يخص شراء الأصوات. على الرغم من أننا كنا ندرك أنه من المستحيل إثبات حدوث

هذا النوع من الممارسات، فاننا اخترنا الابلاغ عنها. أما بالنسبة إلى الإنفاق على الحملة، فقد كان اختيار المتنافسين مهمًا للغاية – إذا ان انا يقظ لم تحاول نجميع أي معلومات عن إنفاق المتنافسين الآخرين.

فيما يلي قائمة للمتنافسين الذين تمت ملاحظتهم خلال فترة الملاحظة. نحتوي القائمة على اسماء أحزاب سياسية وتحالفات ومستقلين.

فيما يلي قائمة بالأحزاب السياسية المقترحة

	اسم الحزب أو الإئتلاف/البلدية	تونس	أريانة	بنزرت	نابل	سوسة	المنستير	القيروان	صفاقس	قفصة	مدنين	تطاوين	الكاف
أحزاب	حركة النهضة	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
	نداء تونس	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
	حراك تونس الإرادة	x					x	x	x	x	x	x	
	التيار الديمقراطي	x			x	x		x	x	x	x		
	بني وطني		x	x		x							
	الحزب الحر الدستوري				x	x							
إئتلافات	الاتحاد المدني	x	x	x	x		x	x	x	x	x		
	الجبهة الشعبية	x	x	x	x	x	x	x	x	x			x
قائمات مستقلة	النجمة										x		
	عين على بلادي						x						
	شمعة الوطن											x	
	تطاوين المستقبل											x	
	الكاف غدوة												x
	آفاق المشروع الوطني												x

4. القيود الزمنية:

تم نشر الملاحظين الميدانيين (90 ملاحظا ميدانيا) ما مجموعه 29 يومًا. على الرغم من أن فترة الحملة محددة رسميًا ب 21 يومًا، فقد رأينا أنه سيكون من المفيد أكثر نشر الفريق الميداني قبل أسبوع واحد ليتعودوا على البيئة العامة ولاختبار المنهجية واستمارات الملاحظة.

ملاحظة: تعتبر الفترة المتبقية مرحلة ما قبل الحملة، ومن المفترض أن تقوم الأحزاب السياسية خلالها بإعداد نفسها لمرحلة الحملة "القانونية".

عمل الملاحظون وفقًا لجداول اتسمح بالتداول، كي نتمكن من تغطية الحملات سبعة ايام في الاسبوع مع منح راحة بيومين للملاحظين الميدانيين.

➔ يعمل كل ملاحظ ميداني لمدة 5 أيام في الأسبوع: أما الفريق فيبقى منتشرا 7 أيام في الأسبوع.

5. جوانب الملاحظة:

قررت انا يقظ المحافظة على نفس جانب الملاحظة من سنة 2014. قررنا أن تتضمن استراتيجيتنا ملاحظة المشاكل الرئيسية الثلاث نفسها في التمويل السياسي في تونس.

أ. الإنفاق: الامتثال لتشريعات التمويل السياسي

هناك سببان رئيسيان وراء استمرارنا في هذا الجانب:

1 - في حالة عدم نشر بعض الأحزاب السياسية / المتنافسين لتقاريرهم المالية للحملات (+ مرحلة ما قبل الحملة)، فإن تقديرات الإنفاق الخاصة بانا يقظ ستمثل المعلومات الوحيدة المتاحة للعامة حول الإنفاق ومستوى

الامتثال للوائح التشريعية الخاصة بالتمويل السياسي. سيستخدم هذا كوسيلة للدعوة إلى تسليط العقوبات، الأمر الذي من شأنه إجبار المتنافسين على نشر تقاريرهم المالية للعامة في الانتخابات المقبلة.

2 - السبب الثاني هو أنه اتضح ان ملاحظة تمويل الحملات هو عنصر أساسي ومصدر قيّم للمعلومات خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2014. وقدم بعضًا من أهم النتائج حول عادات الإنفاق لدى المتسابقين وإلى أي مدى يلتزمون باللوائح التشريعية كما كشف النقاب عن عيوب هامة في منهجية التتبع والملاحظة الخاصة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات ودائرة المحاسبات. وقد اظهرت المقارنة بين بعض نتائج الملاحظة الخاصة بنا ونتائج الملاحظة الرسمية لملاحظي هيئة الانتخابات فروقاً كبيرة. ويُعزى ذلك أساسا إلى الاختلاف في المنهجيات وإلى نقص الموارد التي تنشرها هيئة الانتخابات. ومن ثم، نحن واثقون من أن مشروع الملاحظة الخاص بنا مطلوب بشكل كبير للكشف عن انتهاكات المتنافسين أو امتثالهم للتشريعات ولتوفير مصدر ثان للمعلومات حول الإنفاق.

المنهجية المعتمدة هنا هي النظام الموازي لتتبع النفقات والذي يعتمد بشكل كبير على أمرين:

1 - بيانات الملاحظة الميداني الدقيقة والمحددة خلال أنشطة الحملات والمقابلات (مع الأحزاب السياسية)

2 - اقتران مخرجات الرصد الميداني بالتقدير المحصود الذي تم تجميعه في وقت سابق لمرحلة الملاحظة؛ مما سيوفر لنا تقديرات أكثر واقعية للإنفاق الفعلي للاحزاب السياسية خلال فترة الحملة. تم إعداد جدول تقدير التكاليف قبل فترة الحملة الرسمية (في بعض الحالات، كان هناك تحديثات اثناء تنفيذ المشروع) من قبل فرقنا الميدانية من خلال الحصول على عروض الأسعار من الموردين ومقدمي الخدمات في كل واحدة من البلديات بشكل مستقل. بعد ذلك، أعد محللو البيانات والمحللون الماليون جدول تقدير التكلفة المنفصلة لكل بلدية، والذي استخدم فيما بعد لحساب تقدير التكلفة لكل نشاط من الأنشطة التي نفذتها القائمات المختارة.

ب. شراء الأصوات

شراء الأصوات هو ممارسة شائعة ومتكررة في العديد من المناطق في تونس، بالإضافة إلى زيادة التنافس في الانتخابات، ونحن نعتقد أن هذه الظاهرة سوف تمثل مشكلة بارزة. وهو أحد الأسباب الرئيسية وراء الامتناع عن التصويت لعدة فئات من الناخبين (معظمهم من النساء والشباب في المناطق الريفية والحضرية)، لأنه أوجد إحساساً بخيبة الأمل والإحباط في أعقاب الانتخابات عندما يختفي المرشحون التي تم انتخابهم.

ان شراء الأصوات بطبيعته صعب التتبع والإثبات، لأنه يحدث في الغالب خلف الأبواب المغلقة وبطريقة غير متوقعة. مما يترك ملاحظينا بمجموعة من الشائعات والنظريات. خلال مهمتنا الأخيرة للملاحظة، لم نتمكن من رصد وإثبات أي حالة شراء الأصوات.

في تجربتنا الثانية في ملاحظة تمويل الحملات، وعلى وجه التحديد شراء الأصوات، قررنا المغامرة بإضافة نشاط آخر في مشروعنا لضمان توفير مزيد من المعلومات حول هذه الظاهرة. بعد التشاور مع شركائنا في المعهد الديمقراطي الوطني، قمنا بإعداد استبيان حول شراء الأصوات واستهدف عددًا محددًا من الفئات (حسب السن والجنس والبلدية). وقد تم تصميمه أيضًا بناءً على طريقة أخذ العينات حسب الحصص، وهو ما يعني أنه يعتمد على جمع بيانات تمثيلية من مجموعة سكانية وليس أخذ عينات عشوائية أو أخذ عينات احتمالية، بدلاً من ذلك، يتم اختيار المستجوبين بشكل هادف من مجموعات فرعية. في حالة هذا المشروع، أجرينا مقابلات مع 541 شخصًا:

51 ٪ من الرجال و49 ٪ من النساء

حددنا ثلاث فئات عمرية:

34-18 ← تمثل هذه الفئة 36٪ من إجمالي عدد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات

54-35 ← تمثل هذه الفئة 37٪ من إجمالي عدد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات

اكبر من 55 سنة ← تمثل هذه الفئة 27 ٪ من إجمالي عدد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات

أُجري الاستطلاع لمدة ثلاثة أيام، وقام به 25 عون استبيان، خلال الأسبوع الأخير من فترة الحملة الانتخابية (30 جوان حتى 2 جويلية 2018)؛ في البلديات التالية: تونس، الكاف، سوسة، صفاقس، قفصة وتطاوين.

نحن نؤمن بأن الملاحظة المستمرة لهذا الجانب ستسمح بفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل وتطوير طريقة ملاحظة فعالة وتوليد معلومات يمكن أن تساعدنا في الفهم.

ت. إساءة استخدام موارد الدولة

اتضح ان هذا الجانب يمثل مشكلة أقل بروزا خلال التجربة السابقة حيث أننا لم نرصد أي انتهاكات هامة. ومع ذلك، نتوقع أنه من المرجح أن تكون هناك أهمية متزايدة خلال الانتخابات البلدية القادمة، حيث أن الأحزاب السياسية البارزة (ونوابهم في البرلمان والحكومة) قد يميلون إلى استخدام / إساءة استخدام موارد الدولة للحصول على الدعم في مستوى القاعدة الشعبية (على المستوى المحلي) لتعزيز سلطتهم.

تعتمد منهجية الملاحظة بشكل أساسي على نشاطين:

1- زيارة يومية للإدارات التونسية المختلفة لملاحظة ما إذا كانت هناك أنشطة / مواد للحملة داخلها من قبل المسؤولين أو ممثلي الأحزاب.

2-متابعة لأنشطة الحملات للتحقق ما إذا كان هناك أي تراكمات لإساءة استخدام موارد الدولة. يتمثل هذا بشكل أساسي في وجود مسؤولين حكوميين في التجمعات كضيوف متحدثين للترويج لبعض المتنافسين على حساب الآخرين أو استخدام المعدات / السيارات الحكومية لأغراض الحملات.

لعب الملاحظون الميدانيون الدور الرئيسي في ملاحظة إساءة استخدام موارد الدولة، بالإضافة إلى عمل المحلل المالي. سمح تدريب الملاحظين الميدانيين بتوفير فهم جيد لما تعنيه موارد الدولة وكيف يمكن إساءة استخدامها في السياق الانتخابي. ومع ذلك، فقد تم تطوير استمارات الإبلاغ بحيث يقوم الملاحظون بالإبلاغ عن الحالات المحتملة لاساءة استخدام موارد الدولة، ويقوم مدير المشروع وأعضاء آخرون بالفريق المركزي بتحديد ما إذا كانت إساءة استخدام موارد الدولة قد وقعت في حالات فردية.

1. **الأنشطة العامة:** طلب منسقو الولايات من الملاحظين الميدانيين المشاركة في الفعاليات العامة (مثل افتتاح المدارس والاحتفالات العامة وما إلى ذلك) لملاحظة حدوث أي حملات. ويشمل ذلك وجود مواد الحملة أو ممثلين عن المتنافسين أو المؤسسات العامة يتحدثون لصالح أو ضد طرف معين. إذا ذكر أحد المنظمين على سبيل المثال أن افتتاح مدرسة جديدة هو بفضل وزير التعليم، وذكر أيضًا أنه مترشح في الانتخابات القادمة، فقد تم الاتفاق على تصنيف هذا كإساءة استخدام لموارد الدولة.
2. **أنشطة الحملة:** طلب منسقو الولايات من الملاحظين الميدانيين المشاركة في فعاليات الحملات (المسيرات والحفلات الموسيقية الخ) لملاحظة ما إذا تم استخدام الموارد العامة أو توزيعها خلال هذه الأنشطة. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام السيارات الحكومية لنقل المشاركين أو المنظمين، أو استخدام منظومات التواصل العامة. وتتطلب المنهجية أيضًا ملاحظة ما إذا كان يُسمح لبعض المتنافسين بعقد اجتماعات أو أنشطة أخرى في مباني

عامة لا يستطيع المتنافسون الآخرون الوصول إليها. وأخيرًا وليس آخرًا، تم تكليف فريقنا بملاحظة ما إذا كان الموظفون العامون يشاركون في الأنشطة بطريقة تتعارض مع القوانين والتشريعات.

3. **المؤسسات العامة:** طُلب من منسقي الولايات إعداد قائمات بالمؤسسات العامة التي كان على الملاحظين الميدانيين زيارتها أسبوعياً بحثاً عن أدلة على القيان بالحملات. يُقصد بالمؤسسات العامة المؤسسات والإدارات التي يقصدها العامة بشكل منتظم. مثال: المؤسسات التعليمية والصحية والمكاتب الحكومية التي تقوم على سبيل المثال بتوزيع تراخيص من نوع ما. كما ركز الرصد على وجود مواد الحملة في هذه الأماكن، ووجود ادلة على الحملات المستمرة (وكذلك الموظفين العموميين بالحملات). وكما ذكر أعلاه، يُطلب من الملاحظين الإبلاغ عن حالات احتمال إساءة استخدام موارد الدولة، ويتخذ الفريق المركزي القرار النهائي.

⬅ تُمثل المساجد جانبا هاما وحيويا من المؤسسات العامة، ولهذا السبب قمنا بادراج متابعة صلاة الجمعة في بعض المساجد الرئيسية في البلديات (المدرجة في قائمة التحقق عدد 4 للمؤسسات العامة).

4. **السيارات العامة:** طُلب من الملاحظين الميدانيين رصد المركبات التي تحمل لوحات تسجيل ادارية والمستخدمة لأغراض الحملات. تملك الوزارات المختلفة لوحات تسجيل مختلفة. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا الأمر يمثل تحديًا، حيث كان من الصعب التمييز بين السيارات التي يتم توفيرها للمسؤولين والتي يمكن استخدامها لأغراض شخصية والسيارات الادارية التي لا يمكن استخدامها لهذه الأغراض.

6. الهيكل التنظيمي لملاحظة تمويل الحملة:

فيما يلي الهيكل التنظيمي لملاحظة تمويل الحملة

يتكون فريق ملاحظة تمويل الحملات من فريقين رئيسيين يعتمدان بشكل كامل على بعضهما البعض:

أ- الفريق الأول وهو الفريق المركزي الموجود في تونس (دون أن يكون محدودا جغرافيا بها) ويتولى تلقي البيانات التي يتم جمعها من فرق الملاحظة الميدانية وتحليلها وتفسيرها. ويتكون من:

- مدير المشروع المسؤول عن إدارة الفريق بأكمله بالإضافة إلى إنتاج المحتويات مثل مواد التدريب والتقارير.

- منسق ميداني مسؤول عن إدارة الأثني عشر منسق جهوي ومراجعة تقارير الملاحظين والمنسقيين اليومية.

- محلل قانوني يقدم تحليلًا للنص القانوني الذي يحكم تمويل الحملات وتوصيات حول كيفية تعزيز الإطار القانوني في المستقبل.

- محللو البيانات / المحللون الماليين الذين يعتبرون عناصر رئيسية في الفريق حيث كانوا مسؤولين عن تلقي البيانات المجمعة (قوائم المراجعة) ومراجعتها ومعالجتها. كان هؤلاء الأفراد يديرون جانب التتبع الموازي للنفقات في هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، كان محلل البيانات مسؤولًا عن استطلاع شراء الأصوات الذي أجري خلال الأسبوع الأول من شهر ماي.

- المحاسب الذي يدير جميع الجوانب المالية لهذا المشروع.

- مساعد إداري لتنسيق الجزء اللوجستي من المشروع.

ب- الفريق الثاني هو الفريق الميداني الموجود في 12 بلدية مختلفة (12 ولاية مختلفة). يتكون هذا الفريق من:

- 12 منسقا جهويا: هؤلاء الأفراد الإثنا عشر هم نقاط الاتصال بين أعضاء الفريق الأساسي والملاحظين الميدانيين. بالإضافة إلى ذلك، قاموا بتصميم وإدارة جداول مختلفة (رصد مختلف انشطة الحملات الانتخابية والمؤسسات والاجتماعات). كما كانوا مسؤولين عن جمع بيانات الرصد ومراجعتها قبل تقديمها إلى الفريق المركزي، بالإضافة إلى تقاريرهم الأسبوعية المعتادة.

- 90 ملاحظا ميدانياً: تم نشرهم في 12 بلدية وفي مجموعات (تتكون كل مجموعة من أربع اشخاص على الأقل، حسب حجم البلدية). وقد غطى الملاحظون الميدانيون جميع أنواع أنشطة الحملات الانتخابية

← مثل التجمعات، وأيام الأسواق المحلية، والحفلات الموسيقية والاحتفالات (على سبيل المثال: الختان وحفلات الزفاف)، والمؤسسات العامة (بما في ذلك المساجد: صلاة الجمعة) وحملات التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم.

تم نشر الملاحظين الميدانيين في المناطق المخصصة لهم لمدة 29 يومًا (21 يومًا للحملة الرسمية + 7 أيام مرحلة ما قبل الحملة. قام كل فريق بملاحظة الأنشطة الانتخابية بقدر ما يمكن، اعتمادًا على جدول زمني تم تصميمه من قبل المنسقين الجهويين بالتعاون مع الفريق المركزي وموافقته.

عادة ما يكون من الصعب توقع يوم العمل للملاحظ الميداني. ومع ذلك، كان من المفيد للغاية وضع جدول زمني مؤقت كمؤشر على العمل الذي سيقوم به الملاحظون. وقد ساعد ذلك أيضًا في تقدير عدد الأنشطة التي سيتمكن الملاحظ الميداني من القيام بها في يوم عمل عادي.

بدأنا بافتراض ان أن بعض الأنشطة ستتم بانتظام، ولا سيما الزيارات إلى المؤسسات الحكومية / العامة. وقد تم التخطيط لبعض الانشطة مسبقا مثل ملاحظة الحملات خلال أيام السوق، حيث يُعرف الجدول الزمني لأيام السوق مسبقاً.

أما بالنسبة لأنشطة أخرى، فلم يكن من الممكن التخطيط لملاحظتها الا قبل حدوثها بوقت قصير، اذ ان المعلومات لا تصبح متاحة عادة الا قبل وقت قصير من حدوث النشاط؛ وقد كان هذا من التحديات الرئيسية لمشروع الملاحظة. وتعلقت هذه الصعوبات بالفعاليات العامة وخاصة بحملة الانشطة الانتخابية وزيارة منازل المواطنين.

صدرت تعليمات لمنسقي الولايات بالحفاظ على اتصال وثيق مع الهيئات الجهوية للانتخابات بالإضافة إلى مديري الحملات في القائمات المتنافسة. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا يمثل تحديًا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بفرق الحملات، حيث أن معظمها لم يكن صريحا كما كان متوقعًا، وكان على الفرق الميدانية الاعتماد على المعلومات المتأتية من الهيئات الجهوية ومعارفها الشخصية من أجل تغطية الأنواع المختلفة من أنشطة الحملات.

من المهم أيضًا أن نذكر أنه عندما يتعلق الأمر بأنشطة زيارة المواطنين في منازلهم خاصة، فان فريقا كافحت للحصول على معلومات مسبقة. وقد استفسروا عن عدم وجود هذه الأنشطة في جداول الهيئات الجهوية وكانت الاجابة أن الافصاح عن هذا النوع من الأنشطة ليس إلزاميا نظرا لطبيعته "العفوية" وهي نفس الاجابة التي قدمتها بعض القائمات المتنافسة.

مثال على جدول زمني مليء إلى حد ما لفريق ملاحظة واحد (بحد أدنى يتكون من ملاحظين):

التوقيت	النشاط
07:00 صباحا – 10:00 صباحا	زيارة السوق الأسبوعية
10:00 صباحاً - 10:30 صباحاً	التنقل إلى منطقة الملاحظة (حسب المسافة بين مناطق الملاحظة المختلفة)
10:30 صباحا - 11:30 صباحا	زيارة المؤسسة العامة / الإدارة والمنطقة المجاورة لها
11:30 صباحًا - 11:45 صباحًا	التنقل إلى منطقة الملاحظة
منتصف النهار الى الساعة 01:00 بعد الزوال	استراحة (حسب الانشطة واختيارات الملاحظ الميداني)
01:00 بعد الزوال الى 02:30 بعد الزوال	ملاحظة نشاط زيارة منازل المواطنين
02:30 بعد الزوال الى 02:45 بعد الزوال	التنقل إلى منطقة الملاحظة
04:00 بعد الزوال إلى الساعة 06:00 مساءً	ملاحظة نشاط الحملة الانتخابية
في وقت لاحق	تجميع معلومات اليوم والتواصل مع المنسق

V. النتائج:

1. الإنفاق على الحملة (التتبع الموازي للمصاريف): احترام سقف الإنفاق

المقدمة:

الهدف من تقرير النفقات الموازية هو تحليل البيانات المستلمة من الملاحظين الميدانيين من قبل محللي البيانات والمحللين الماليين.

وكخطوة أولى من عملنا، ركزنا على تطوير قائمات التحقق وجدول تقدير التكاليف.

وشملت الخطوة الثانية جمع وتحليل البيانات من خلال جدول التتبع الموازي للنفقات / جدول تتبع قائمات التحقق / جدول تلخيصي لتمويل الحملة للأطراف الأربعة عشر التالية:

النهضة، نداء تونس، حراك تونس الارادة، التيار الديمقراطي، الاتحاد المدني، نجمة، عين على بلادي، بني وطني، الحزب الدستوري التونسي، شمعة الوطن، تطاوين المستقبل، الكاف غدوة، افاق المشروع الوطني، الجبهة الشعبية.

وقد ترشحت كل هذه القائمات في بعض البلديات الاثني عشر أو كلها وهي: تونس، أريانة، سوسة، صفاقس، الكاف، بيزرت، تطاوين، مدنين، نابل، المنستير، القيروان وقفصة

جدول توزيع القائمات / البلديات الملاحظة

	اسم الحزب أو الإئتلاف/البلدية	تونس	أريانة	بنزرت	نابل	سوسة	المنستير	القيروان	صفاقس	قفصة	مدنين	تطاوين	الكاف
أحزاب	حركة النهضة	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
	نداء تونس	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
	حراك تونس الإرادة	x					x	x	x	x	x	x	
	التيار الديمقراطي	x			x	x		x	x	x	x		
	بني وطني		x	x		x							
	الحزب الحر الدستوري				x	x							
إئتلافات	الاتحاد المدني	x	x	x	x		x	x	x	x	x		
	الجبهة الشعبية	x	x	x	x	x	x	x	x	x			x
قائمات مستقلة	النجمة										x		
	عين على بلادي						x						
	شمعة الوطن											x	
	تطاوين المستقبل											x	
	الكاف غدوة												x
	آفاق المشروع الوطني												x

تشير علامة X للمناطق التي ترشحت فيها القائمات الحزبية أو الائتلافية أو المستقلة

قام بملاحظة هذه المناطق 90 ملاحظا ميدانيا و12 منسقا جهويا وقد توزعوا عبر الدوائر الانتخابية / البلديات ال 12 واستعملوا قائمات التحقق ال 5 قبل وخلال فترة الحملة الانتخابية.

مقدمة عامة:

استند عملنا إلى قوائم التحقق الـ 05 (نشاط حملة، والنشاط العام، والمؤسسة العامة، وأيام السوق، وحملة التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم) والتي أرسلها الملاحظون الميدانيون يومياً.

وكانت نتائج هذه البيانات مجتمعة 884 قائمة تحقق مقسمة إلى الأصناف الخمسة التالية:

- 552 نشاط حملة
- 05 نشاط عام
- 02 نشاط في مؤسسة عامة
- 95 نشاط يوم السوق
- 230 تواصل مباشر مع المواطنين في منازلهم

(انظر الجدول عدد1 – عدد قائمات التحقق

	نشاط حملة	نشاط عام	مؤسسة عامة	ايام السوق	تواصل مباشر مع المواطنين في منازلهم
تونس	147	0	1	14	38
القيروان	21	0	0	4	10
صفاقس	79	0	1	13	20
قفصة	26	3	0	2	26
مدنين	62	0	0	8	0
نابل	20	1	0	6	27
المنستير	16	0	0	6	23
أريانة	58	0	0	2	1
بنزرت	26	1	0	4	28
سوسة	44	0	0	3	22
تطاوين	21	0	0	23	17
الكاف	32	0	0	10	18
الاجمالي	552	5	2	95	230

الجدول عدد1 – عدد قائمات التحقق حسب المناطق

أ. نشاط الحملة الانتخابية

أنشطة الحملة هي جميع الأنشطة التي تم إعدادها وتنفيذها من قبل المتنافسين المختارين أو قائماتهم خلال مرحلة ما قبل الحملة وفترة الحملة الرسمية. يمكن أن تتنوع هذه الأنشطة من المؤتمرات الصحفية إلى اجتماعات الأحزاب والتظاهرات، والاحتفالات التي نظمتها الأحزاب السياسية في المناسبات الخاصة مثل الاحتفالات الوطنية أو الدينية على سبيل المثال.

بالنسبة لأنشطة الحملة في هذا التحليل، تم جمع 552 قائمة تحقق وهي كالتالي:

1. 193 قائمة تحقق لـ النهضة تمثل 34.96٪؛
2. 123 قائمة تحقق لـ نداء تونس والتي تمثل 22.28٪؛
3. 40 قائمة تحقق لـ الجبهة الشعبية تمثل 7.25٪؛

4. 29 قائمة تحقق لـ حراك تونس الارادة والتي تمثل 5.25٪؛

5. 31 قائمة تحقق لـ التيار الديمقراطي والتي تمثل 5.62٪؛

6. 56 قائمة تحقق لـ الاتحاد المدني تمثل 10.14٪؛

7. 11 قائمة تحقق لـ النجمة تمثل 1.99٪؛

8. 05 قائمة تحقق لـ عين على بلادي والتي تمثل 0.91٪؛

9 – 02 قائمة تحقق لـ بني وطني تمثل 0.36٪؛

10. 03 قائمة تحقق لـ الحزب الدستوري التونسي تمثل 0.54٪؛

11. 06 قائمة تحقق لـ شمعة الوطن تمثل 1.09٪؛

12. 02 قائمة تحقق لـ تطاوين المستقبل والتي تمثل 0.36٪؛

13. 12 قائمة تحقق للكاف غدوة والتي تمثل 2.17 ٪؛

14. 02 قائمة تحقق لـ افاق المشروع الوطني والتي تمثل 0.36٪ (انظر الرسم البياني 1: النسبة المئوية لقائمات التحقق من الأنشطة حسب القائمات المترشحة)

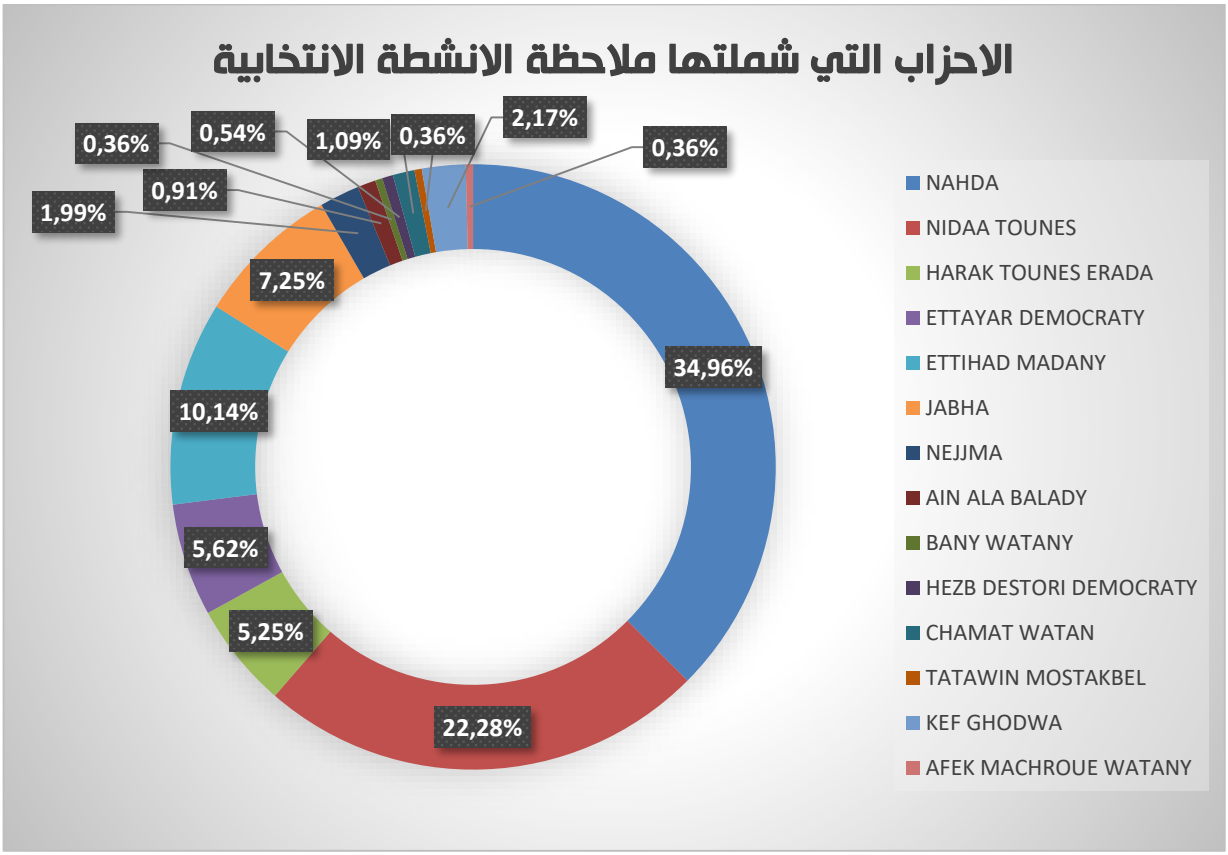

الرسم البياني 1: النسبة المئوية لقائمات التحقق من الأنشطة حسب القائمات المترشحة

ب. الأنشطة العامة

تتعلق قائمة التحقق للأنشطة العامة بالأنشطة التي تنظمها المؤسسات العامة. على عكس أنشطة الحملات، كنا نراقب هذه الأنشطة للتحقق مما إذا كان يتم استخدامها لأغراض الحملات الانتخابية، ما يمكن الإشارة إليه أيضًا باسم إساءة استخدام موارد الدولة. وهذا يعني أننا نبحث عن انتهاكات تتعلق باستخدام أو إساءة استخدام هذه الموارد لصالح حزب سياسي معين أو ضد حزب ما.

شارك ملاحظونا الميدانيون في نشاطين عامين لم تكن فيهما أية إشارة الى حالة إساءة استخدام موارد الدولة.

ت. أنشطة المؤسسات العامة

بالنسبة لقائمة التحقق الخاصة بالمؤسسات العامة، نحن مطالبون بزيارة المؤسسات العامة المختلفة في كل البلديات، والتأكد من عدم وجود سوء استخدام لموارد الدولة في مباني المؤسسات العامة.

صدرت توجيهات إلى الملاحظين الميدانيين بتقديم مثل هذه القائمة فقط عندما يكون هناك اشتباه في إساءة استخدام أو انتهاكات. وقد تم الابلاغ عن حالتي انتهاك بع المشاركة في نشاطين لمؤسستين عموميتين، وهي:

الجبهة الشعبية(صفاقس) توزيع مطويات داخل الحرم الجامعي

حركة النهضة (نابل) نصب خيمة انتخابية بجوار (امام) مكتب بريد بلدية نابل

ث. انشطة ايام السوق

تغطي قائمة التحقق لايام الأسواق الإنفاق (على مواد الحملة الانتخابية، إلخ) بالإضافة إلى وجود و / أو مشاركة أي شخصيات عامة أو فنانين أو مرشحين أو ممثلي الأحزاب خلال يوم السوق الاسبوعي المحلي.

نظم المتنافسون 95 يومًا من أيام السوق وتقسيمها كالتالي:

1. 30 قائمة تحقق لـ النهضة تمثل 32٪؛
2. 28 قائمة تحقق لنداء تونس وتمثل 29٪؛
3. 07 قائمات تحقق للجبهة الشعبية وتمثل 7 ٪؛
4. 07 قائمات تحقق لحراك تونس الارادة وتمثل 7 ٪؛
5. 03 قائمات تحقق للتيار الديمقراطي والتي تمثل 3٪؛
6. 04 قائمات تحقق ل الاتحاد المدني تمثل 4٪؛
7. 00 قائمة تحقق لـ النجمة تمثل 0٪؛
8. 00 قائمة تحقق لـ عين على بلادي تمثل 0٪؛
9. 01 قائمة تحقق لبني وطني تمثل 1٪؛
10. 00 قائمة تحقق للحزب الدستوري التونسي تمثل 0٪؛
11. 08 قائمة تحقق لشمعة الوطن التي تمثل 8٪؛
12. 00 قائمة تحقق لـ تطاوين المستقبل وتمثل 0٪؛

13. 02 قائمة تحقق للكاف غدوة وتمثل 2 ٪؛

14. 05 قائمات تحقق لافاق المشروع الوطني وتمثل 5 ٪ (انظر الرسم البياني رقم 2: النسبة المئوية لقائمات أنشطة يوم السوق حسب القائمات المترشحة)

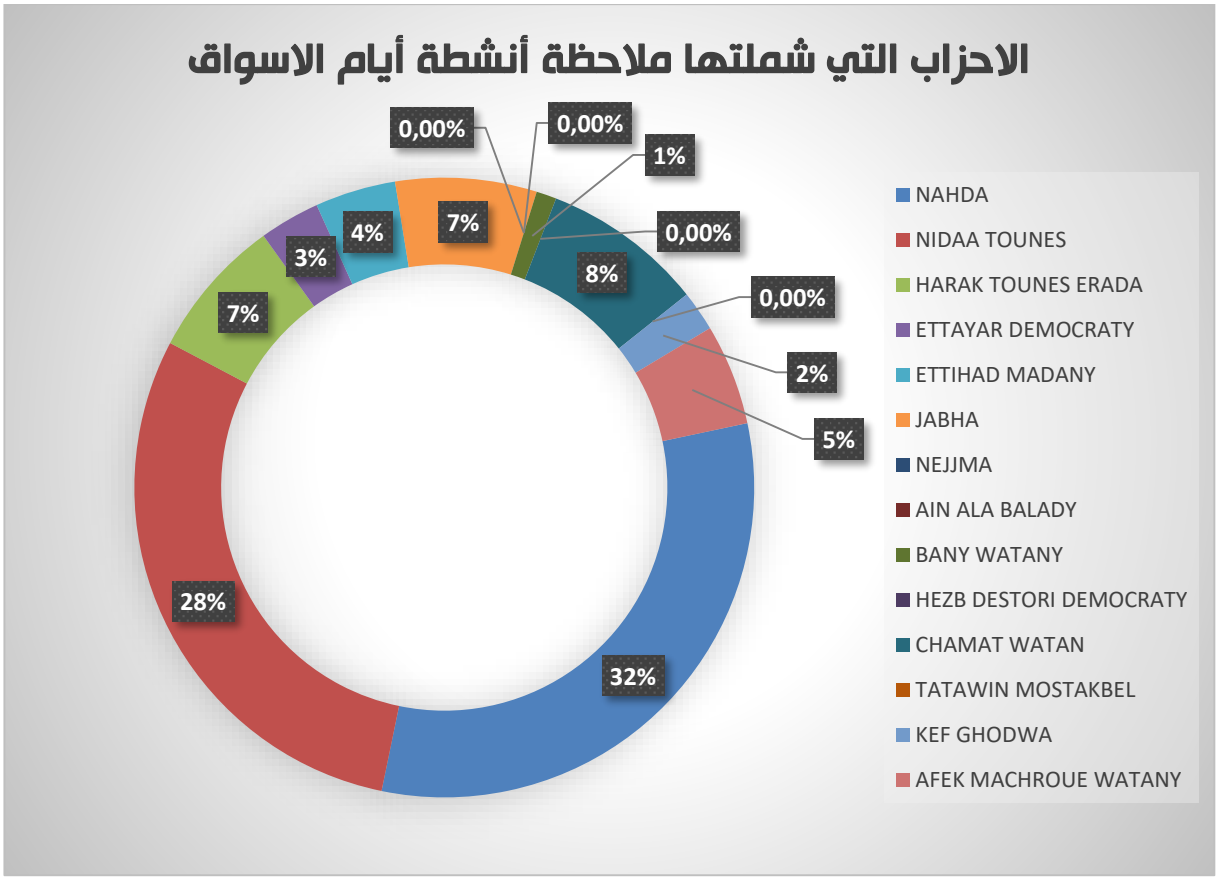

الرسم البياني رقم 2: النسبة المئوية لقائمات أنشطة يوم السوق حسب القائمات المترشحة

ج. أنشطة التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم

قائمات التحقق لحملات التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم هي استمارات لملاحظة التواصل المباشر بين اللائحات المترشحة والناخبين

لاحظ ملاحظونا الميدانيون 230 نشاط حملات التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم منقسمة كالتالي

1. 84 قائمة تحقق لـ النهضة تمثل 37٪؛
2. 47 قائمة تحقق لنداء تونس وتمثل 20٪؛
3. 22 قائمات تحقق للجبهة الشعبية وتمثل 10 ٪؛
4. 05 قائمات تحقق لحراك تونس الارادة وتمثل 2 ٪؛
5. 16 قائمات تحقق للتيار الديمقراطي والتي تمثل 7٪؛
6. 18 قائمات تحقق ل الاتحاد المدني تمثل 8٪؛

7. 00 قائمة تحقق لـ النجمة تمثل 0٪؛

8. 02 قائمة تحقق لـ عين على بلادي تمثل 1٪؛

9. 14 قائمة تحقق لبني وطني تمثل 6٪؛

10. 04 قائمة تحقق للحزب الدستوري التونسي تمثل 2٪؛

11. 01 قائمة تحقق لشمعة الوطن التي تمثل 0٪؛

12. 00 قائمة تحقق لـ تطاوين المستقبل وتمثل 0٪؛

13. 04 قائمة تحقق للكاف غدوة وتمثل 2 ٪؛

14. 07 قائمات تحقق لافاق المشروع الوطني وتمثل 3 ٪ (انظر الرسم البياني رقم 3 النسبة المئوية لقائمات أنشطة التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم حسب القائمات المترشحة)

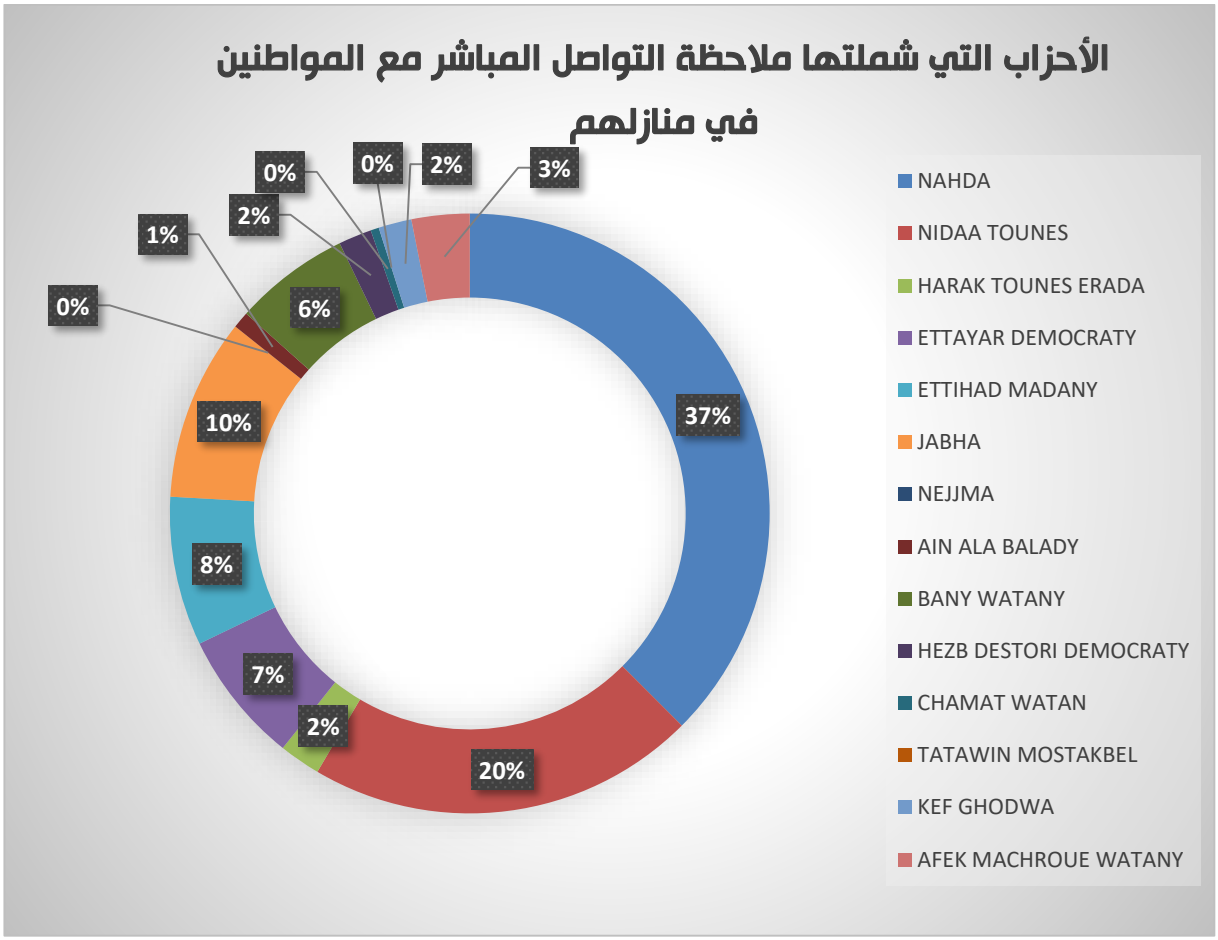

الرسم البياني رقم 3 النسبة المئوية لقائمات أنشطة التواصل المباشر مع المواطنين في منازلهم حسب القائمات المترشحة(

التحليل المالي لمرحلة ما قبل الحملة وفترة الحملة الانتخابية

في هذا الجزء، نحلل النفقات المالية لقائمات المرشحين الأربعة عشر حسب البلديات قبل الحملة الانتخابية (18/04/07 الى 18/04/13) وخلال فترة الحملة الرسمية (18/04/14 الى 05/05 / 18) لمعرفة ما إذا كانت قد تجاوزت الحد الأقصى للإنفاق حسب البلديات، والذي يمكننا رؤيته في الجدول رقم 2: سقف الإنفاق الرسمي حسب البلديات، المقدم من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

سقف الانفاق	البلدية
38780	تونس
25045	أريانة
29805	صفاقس
25295	قفصة
23425	مدنين
21660	نابل
23335	المنستير
26005	القيروان
26955	بنزرت
27710	سوسة
23015	تطاوين
21700	الكاف

جدول رقم 2: سقف الانفاق حسب البلديات / دينار

أ. التحليل المالي لمرحلة ما قبل الحملة

يغطي هذا القسم من التحليل المالي مرحلة ما قبل الحملة التي تبدأ من 7 أفريل 2018 وتنتهي في 13 أفريل 2018. خلال هذه الفترة، لاحظنا الأنشطة المختلفة للقائمات الأربعة عشر (أحزاب/ ائتلافات / مستقلون) وحاولنا جمع أكبر قدر ممكن من البيانات من خلال قوائم التحقق الثلاثة: نشاط الحملة، نشاط يوم السوق وزيارة المنازل.

في هذا القسم من التقرير، يتم فرز التحليل حسب: القوائم المترشحة والبلدية والنفقات.

1. النهضة

بلغ اجمالي الإنفاق في بلدية الكاف 1491 دينارًا تونسيًا. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 4: اجمالي الانفاق للنهضة حسب البلديات)

تفاصيل الانشطة والإنفاق كالتالي:

الكاف: 01 نشاط حملة وإنفاق 1491 دينار، مما يعني أنها لم تتجاوز الحد الأقصى، 1491 < 21700دينار الحد الأقصى للسقف

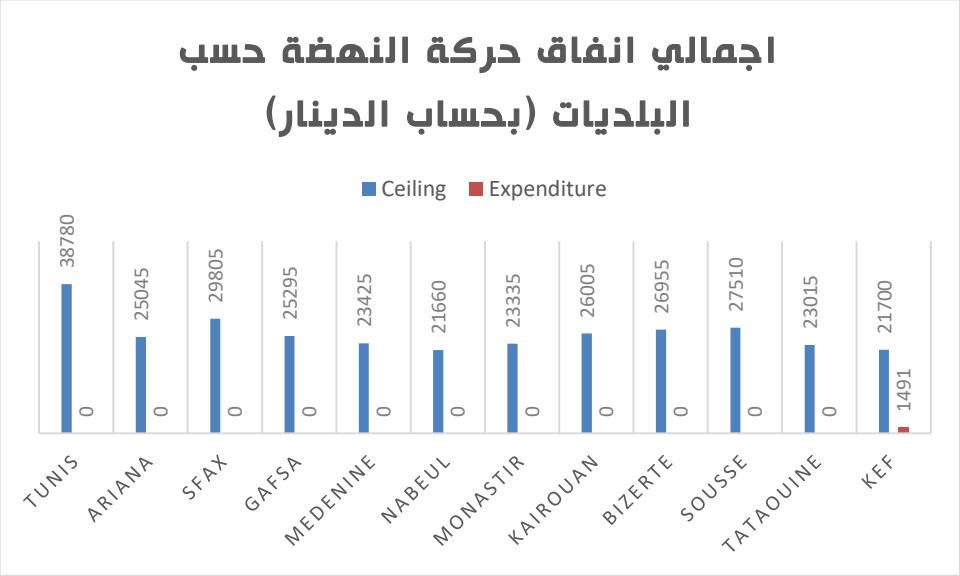

رسم بياني عدد 4: اجمالي إنفاق حركة النهضة حسب البلديات

يقارن الرسم بين اجمالي إنفاق حركة النهضة وسقف الانفاق

ب. التحليل المالي لفترة الحملة

يغطي هذا الجزء من التحليل المالي لفترة الحملة أنشطة الحملة الانتخابية التي تبدأ في 14 أبريل 2018 وتنتهي في 5 ماي 2018، وخلال هذه الفترة، لاحظنا أنشطة القائمات الأربعة عشر المختلفة من أحزاب سياسية وائتلافات ومستقلين. حاول مروع ملاحظة تمويل الحملات جمع أكبر قدر ممكن من البيانات من خلال ثلاثة قائمات تحقق متعلقة بالإنفاق:

- انشطة الحملة
- انشطة ايام السوق
- انشطة زيارة المنازل
- النحليل الموجود في هذا الجزء من التقرير مقسم حسب الاحزاب والبلديات والنفقات.

1. النهضة

يحتل حزب النهضة المرتبة الأولى من حيث عدد الانشطة، واجمالي الإنفاق في البلديات الإثني عشر ب 128 نشاطا (منها 88 نشاط للحملات، و19 يومًا في السوق، و21 زيارة للمنازل). يبلغ اجمالي الانفاق التقديري 172475.48 دينارًا. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 10: الانفاق الاجمالي لحملة حركة النهضة حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تونس: 43 نشاطا (33 نشاطا للحملات و08 يومًا في السوق و02نشاط زيارة منازل المواطنين) باجمالي إنفاق يقدر ب 60482.2 دينارًا مما يعني أنها تجاوزت سقف الانفاق (60482.8 د تم انفاقها > السقف المقدر ب 39720د) بنسبة 55.96٪

أريانة: 10 انشطة (4 انشطة حملة و06 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 10755.7 دينار

صفاقس: 12 نشاطا (10 انشطة حملة و02 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 12476.9 دينار

قفصة: 05 انشطة (02 أنشطة حملة، 01 أنشطة يوم السوق و02 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 3030 دينار

مدنين: 07 انشطة (05 أنشطة الحملة، 02 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي ال إنفاق6213.38 دينار

نابل: 08 انشطة (6 انشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 14249.8 دينار.

المنستير: 09 انشطة (6 انشطة حملة، 0 انشطة يوم السوق و03 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 15219.9دينار.

القيروان: 06 انشطة (6 انشطة حملة، 0 انشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 10240.7 دينار

بنزرت: 12 نشاطا (4 انشطة حملة و06 نشاطا ليوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 15805.6 دينار

سوسة: 06 انشطة (4 انشطة حملة، 01 انشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 18587.4 دينار.

تطاوين: 05 انشطة (4 انشطة حملة و01 انشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 1225.1 دينار.

الكاف: 34 نشاطا (22 نشاط حملة، و06 أنشطة يوم السوق و06 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 4188.2دينار

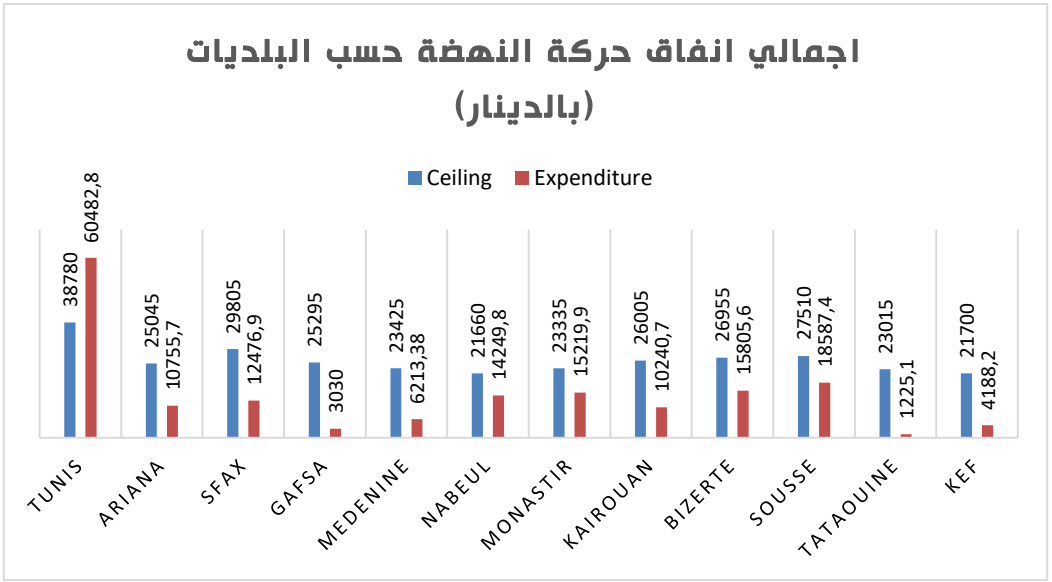

رسم بياني عدد10: اجمالي إنفاق حركة النهضة حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة حركة النهضة وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا، تجاوزت النهضة سقف الانفاق في بلدية تونس. لم تكن هناك تجاوزات لسقف الإنفاق في البلديات الأخرى. من المهم أن نذكر أن فرقنا الميدانية ربما لم تتح لها الفرصة لتغطية جميع أنشطة الحملة الخاصة بهذا الحزب في البلديات الملاحظة.

2. نداء تونس

بلغ اجمالي الانفاق التقديري لنداء تونس 161184.9 د في البلديات الإثني عشر ب 91نشاطا (منها 73 نشاط للحملات، و07 يومًا في السوق، و11 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 11: الانفاق الاجمالي لحملة نداء تونس حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تونس: 20 نشاطا (20 نشاطا للحملات و0 يومًا في السوق و0نشاط زيارة منازل المواطنين) باجمالي إنفاق يقدر ب 27209 دينارًا

أريانة: 11انشطة (08 انشطة حملة و03 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 13532.3 دينار

صفاقس:14 نشاطا (14 انشطة حملة و00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 41808.5 دينار ما يعني انها تجاوزت سقف الانفاق (41808.5 تم انفاقها >29805 د سقف الانفاق) ب 40.27٪

قفصة: 05 انشطة (05 أنشطة حملة، 00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) وإجمالي إنفاق 18427 دينار

مدنين: 05 انشطة (03 أنشطة الحملة، 02 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 6566.8 دينار

نابل: 03 انشطة (02 انشطة حملة، 01 نشاط يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 5815.8 دينار.

المنستير: 09 انشطة (02 انشطة حملة، 04 انشطة يوم السوق و03 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 13110.7دينار.

القيروان: 03 انشطة (02 انشطة حملة، 0 انشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 3473.5 دينار

بنزرت: 02 نشاطا (02 انشطة حملة و00 نشاطا ليوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 1492.5 دينار

سوسة: 13 انشطة (09 انشطة حملة، 01 انشطة يوم السوق و03 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 19420.3 دينار.

تطاوين: 01 انشطة (01انشطة حملة و00 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 2850 دينار.

الكاف: 05 نشاطا (05 نشاط حملة، و00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 7478.5دينار

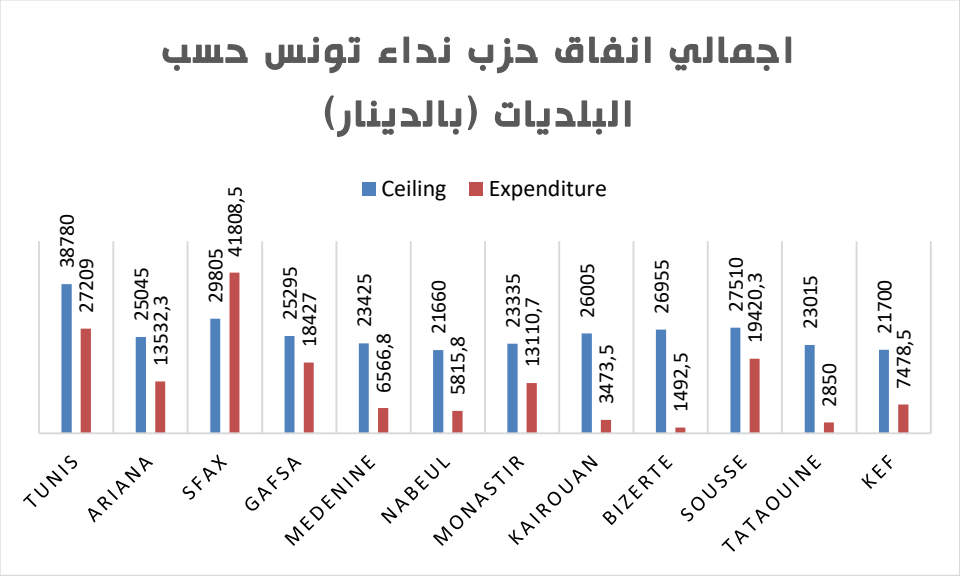

رسم بياني عدد11: اجمالي إنفاق نداء تونس حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة نداء تونس وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا، تجاوز نداء تونس سقف الانفاق في بلدية صفاقس. من المهم أن نذكر أن فرقنا الميدانية ربما لم تتح لها الفرصة لتغطية جميع أنشطة الحملة الخاصة بهذا الحزب في البلديات الملاحظة.

3. الجبهة الشعبية

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للجبهة الشعبية 84181.820 د في البلديات العشر التي ترشحت فيها ب 44 نشاطا (منها 38 نشاط للحملات، و01 يومًا في السوق، و05 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم12: الانفاق الاجمالي لحملة الجبهة الشعبية حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تونس: 10 نشاطا (09 نشاطا للحملات و01 يومًا في السوق و0نشاط زيارة منازل المواطنين) باجمالي إنفاق يقدر ب 8006.8 دينارًا

أريانة: 04انشطة (04 انشطة حملة و00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 4859.2 دينار

صفاقس:02 نشاطا (02 انشطة حملة و00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 2868.2 دينار

قفصة: 01 انشطة (01 أنشطة حملة، 00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) وإجمالي إنفاق 250 دينار

نابل: 09 انشطة (06 انشطة حملة، 00 نشاط يوم السوق و03 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 8391 دينار.

المنستير: 01 انشطة (00 انشطة حملة، 00 انشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 250دينار.

القيروان: 04 انشطة (04 انشطة حملة، 0 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 3699.5 دينار

بنزرت: 03 نشاطا (02 انشطة حملة و00 نشاطا ليوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 939 دينار

سوسة: 03 انشطة (03 انشطة حملة، 00 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 3897.4 دينار.

الكاف: 07 نشاطا (07 نشاط حملة، و00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 6740.7دينار

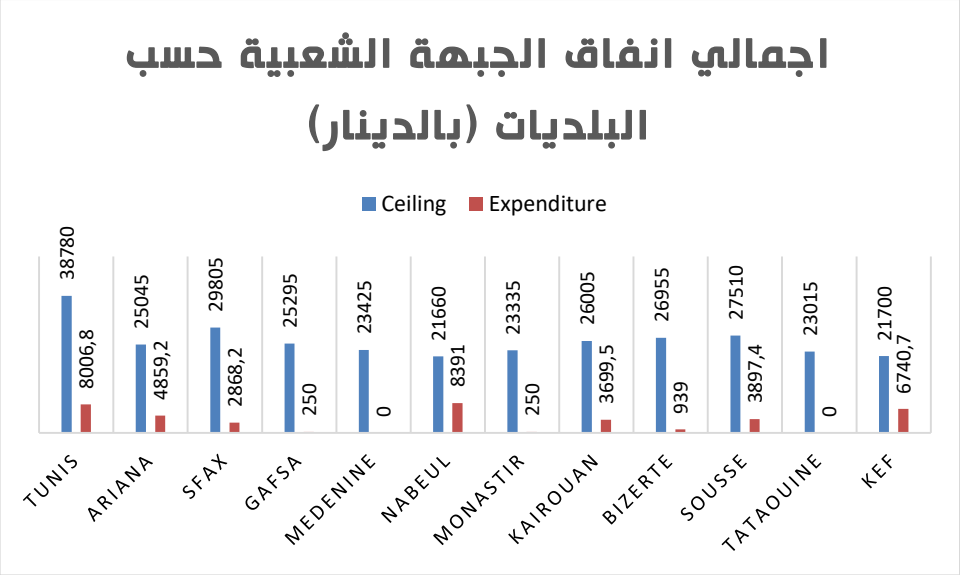

رسم بياني عدد12: اجمالي إنفاق الجبهة الشعبية حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة نالجبهة الشعبية وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا، لم تتجاوز الجبهة الشعبية سقف الانفاق. من المهم أن نذكر أن فرقنا الميدانية ربما لم تتح لها الفرصة لتغطية جميع أنشطة الحملة الخاصة بهذا الحزب في البلديات الملاحظة.

4. حراك تونس الارادة

بلغ اجمالي الانفاق التقديري لنحراك تونس الارادة 47784.180 د في البلديات السبع التي ترشح فيها ب 16 نشاطا (منها 13 نشاط للحملات، و02 يومًا في السوق، و01 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 13: الانفاق الاجمالي لحملة حراك تونس الارادة حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تونس: 05 نشاطا (05 نشاطا للحملات و0 يومًا في السوق و0نشاط زيارة منازل المواطنين) باجمالي إنفاق يقدر ب 4741.2 دينارًا

صفاقس:03 نشاطا (02 انشطة حملة و01 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق ب قيمة2644.8 دينار

قفصة: 01 انشطة (00 أنشطة حملة، 00 أنشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) وإجمالي إنفاق 2.7 دينار

مدنين: 03 انشطة (03 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 3260 دينار

المنستير: 00 انشطة (00 انشطة حملة، 00 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين). لم يلاحظ فريقنا أي نشاط في هذه البلدية.

القيروان: 01 انشطة (01 انشطة حملة، 0 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 761.25 دينار

تطاوين: 02 انشطة (01انشطة حملة و01 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 262 دينار.

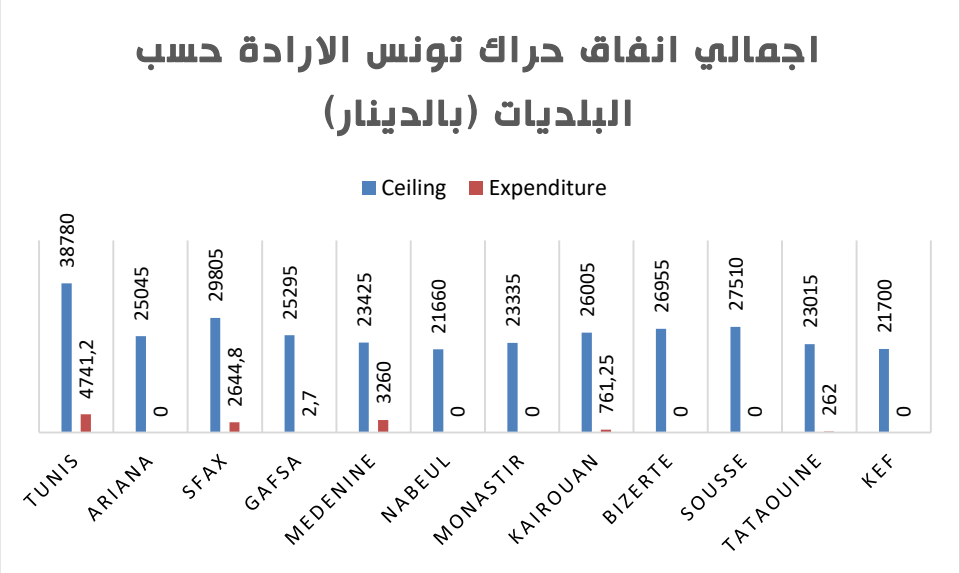

رسم بياني عدد13: اجمالي إنفاق حراك تونس الارادة حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حراك تونس الارادة وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا، لم يتجاوز حراك تونس الارادة سقف الانفاق.

5. التيار الديمقراطي

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للتيار الديمقراطي 67206.880د في البلديات السبع التي ترشح فيها ب 23نشاطا (منها 19 نشاط للحملات، و01 يومًا في السوق، و03 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 14: الانفاق الاجمالي لحملة التيار الديمقراطي حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تونس: 08 نشاطا (07 نشاطا للحملات و0 يومًا في السوق و01نشاط زيارة منازل المواطنين) باجمالي إنفاق يقدر ب 9552.9 دينارًا

صفاقس:01 نشاطا (01 انشطة حملة و00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 943.5 دينار

قفصة: 04 انشطة (03 أنشطة حملة، 00 أنشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 1658.8 دينار

مدنين: 03 انشطة (02 أنشطة الحملة، 01 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 2974.1 دينار

نابل: 02 انشطة (02 انشطة حملة، 00 نشاط يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 442 دينار.

القيروان: 01 انشطة (01 انشطة حملة، 0 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 1186.2 دينار

سوسة: 04 انشطة (03 انشطة حملة، 00 انشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 10111 دينار.

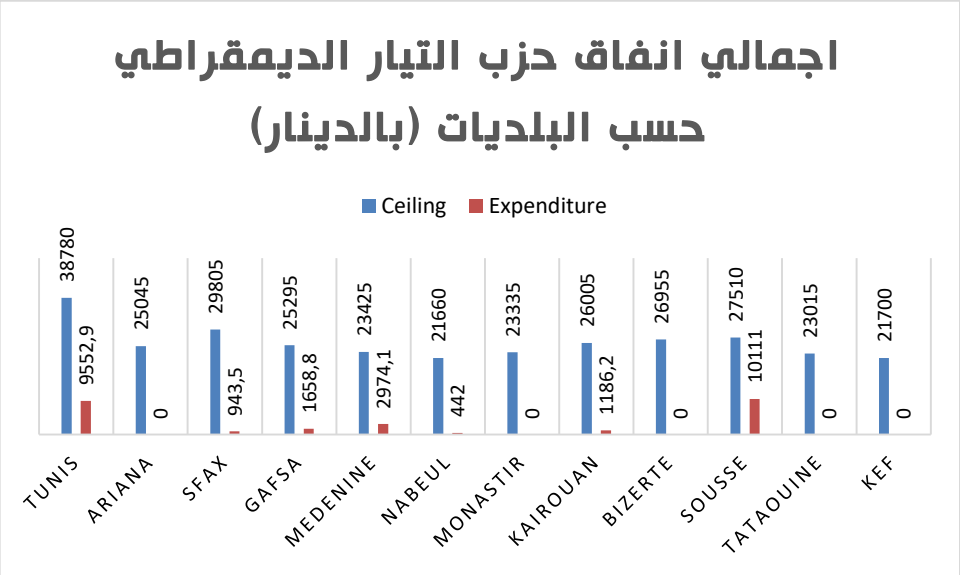

رسم بياني عدد14: اجمالي إنفاق التيار الديمقراطي حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة التيار الديمقراطي وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا، لم يتجاوز التيار الديمقراطي سقف الانفاق. من المهم أن نذكر أن فرقنا الميدانية ربما لم تتح لها الفرصة لتغطية جميع أنشطة الحملة الخاصة بهذا الحزب في البلديات الملاحظة.

6. الاتحاد المدني

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للاتحاد المدني 38139.78 د في البلديات التسع التي ترشح بها ب 40نشاطا (منها 35 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و05 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 15: الانفاق الاجمالي لحملة الاتحاد المدني حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تونس: 10 نشاطا (08 نشاطا للحملات و0 يومًا في السوق و02نشاط زيارة منازل المواطنين) باجمالي إنفاق يقدر ب 8456.4 دينارًا

أريانة: 02انشطة (02 انشطة حملة و00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 3646.4 دينار

صفاقس:02 نشاطا (02 انشطة حملة و00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 2771.9 دينار

قفصة: 08 انشطة (08 أنشطة حملة، 00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) وإجمالي إنفاق 6082.8 دينار

مدنين: 06 انشطة (06 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 6318.6 دينار

نابل: 02 انشطة (02 انشطة حملة، 00 نشاط يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 4760.7 دينار.

المنستير: 00 انشطة واجمالي إنفاق 00 دينار.

القيروان: 03 انشطة (03 انشطة حملة، 0 انشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق 5739.6 دينار

بنزرت: 05 نشاطا (04 انشطة حملة و00 نشاطا ليوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي إنفاق بقيمة 2898.8 دينار

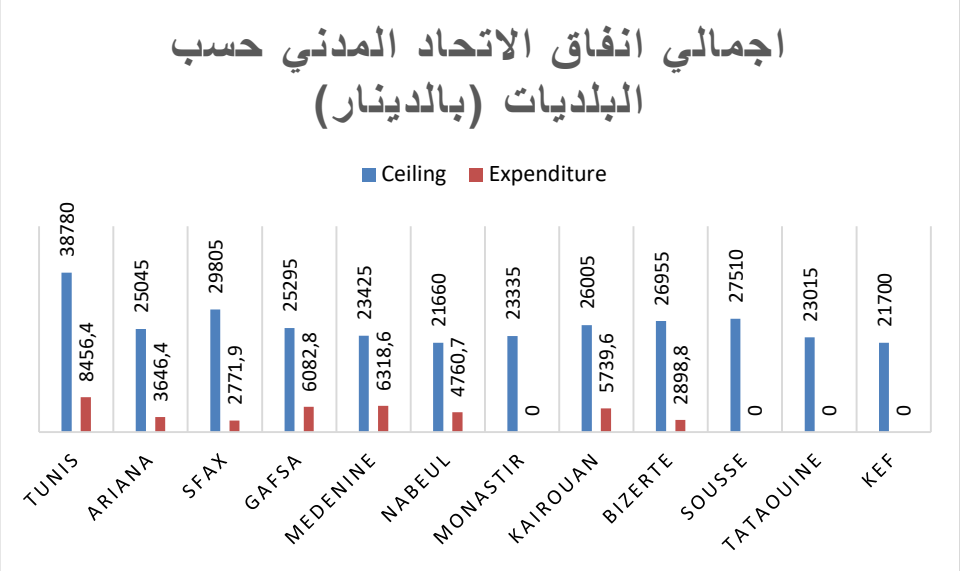

رسم بياني عدد15: اجمالي إنفاق الاتحاد المدني حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة الاتحاد المدني وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا لم يتجاوز الاتحاد سقف الانفاق في البلديات الملاحظة.

7. النجمة

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للقائمة المستقلة النجمة 4799.7 د في بلدية مدنين التي ترشحت بها ب 08نشاطا (منها 08 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و00 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 16: الانفاق الاجمالي لحملة النجمة حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

مدنين: 08 انشطة (08 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 4799.7 دينار

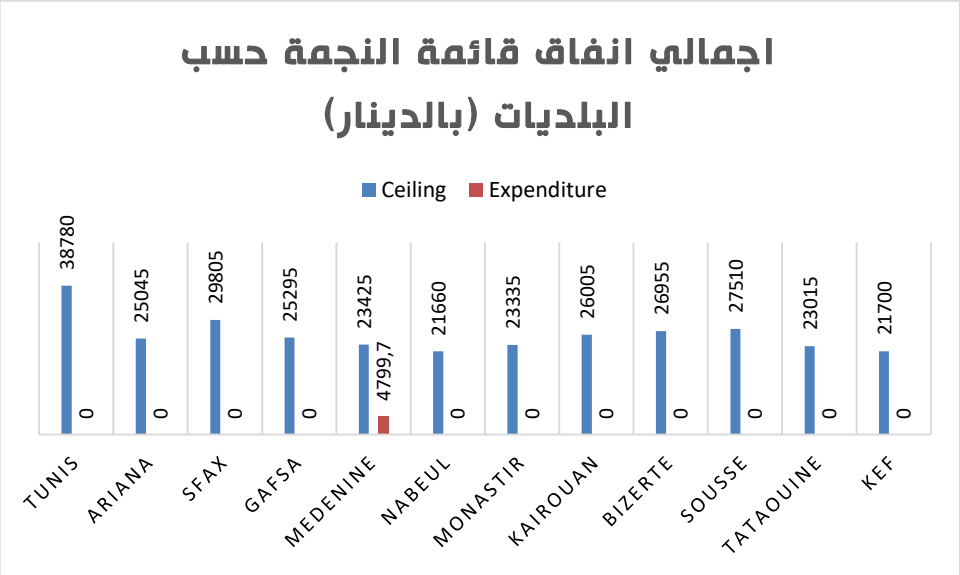

رسم بياني عدد16: اجمالي إنفاق قائمة النجمة حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة القائمة المستقلة النجمة وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا لم تتجاوز القائمة سقف الانفاق.

8. عين على بلادي

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للقائمة المستقلة عين على بلادي 4100 د في بلدية المنستير ب 03نشاطا (منها 03 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و00 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 17: الانفاق الاجمالي لحملة عين على بلادي حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

المنستير: 03 انشطة (03 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و0 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 4100 دينار

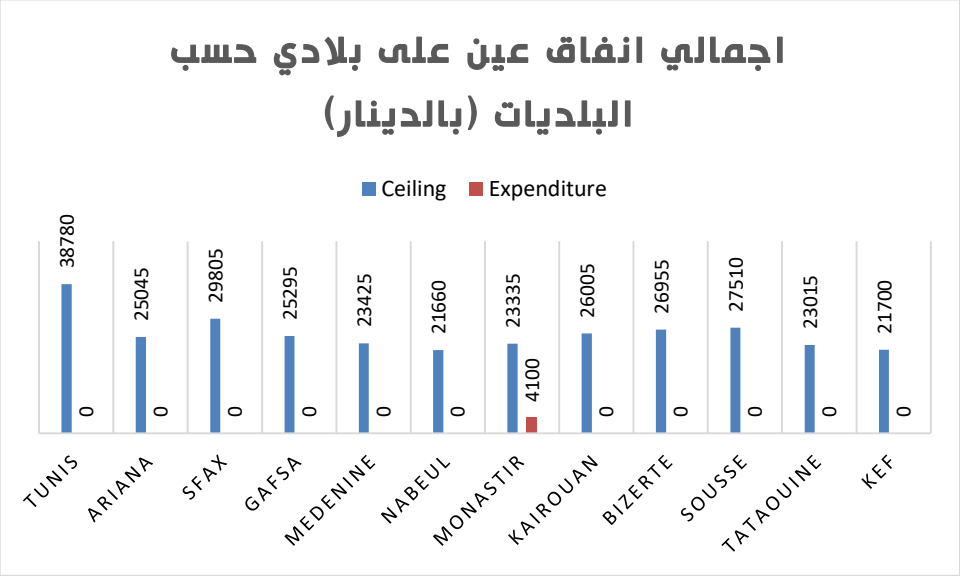

رسم بياني عدد17: اجمالي إنفاق عين على بلادي حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة عين على بلادي وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا لم تتجاوز القائمة سقف الانفاق.

9. بني وطني

بلغ اجمالي الانفاق التقديري لحزب بنني وطني 2037.6 د في بلدتي سوسة وبنزرت ب 07نشاطا (منها 01 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و06 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 18: الانفاق الاجمالي لحملة بني وطني حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

بنزرت: 05 انشطة (00 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و05 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 734 دينار

سوسة: 02 انشطة (01 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 1303.6 دينار

أريانة: 00 أنشطة باجمالي إنفاق يساوي 00 دينار

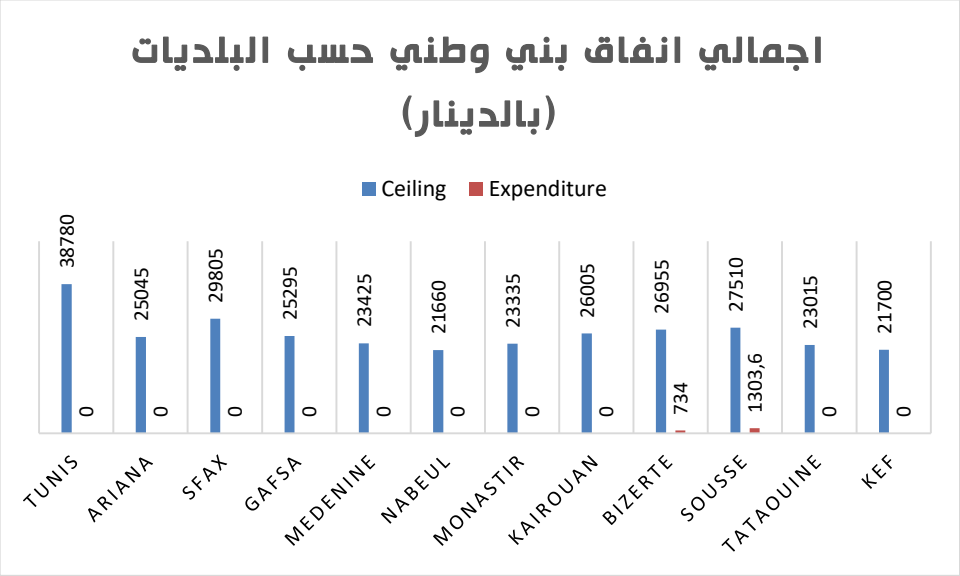

رسم بياني عدد18: اجمالي إنفاق بني وطني حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة بني وطني وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا لم يتجاوز الحزب سقف الانفاق.

10. الحزب الدستوري التونسي

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للحزب الدستوري ال حر1914 د في بلدتين ب 07نشاطا (منها 04 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و03 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 19: الانفاق الاجمالي للحزب الدستوري التونسي حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

نابل: 05 انشطة (02 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و03 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 714 دينار

سوسة: 02 انشطة (02 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 1200 دينار

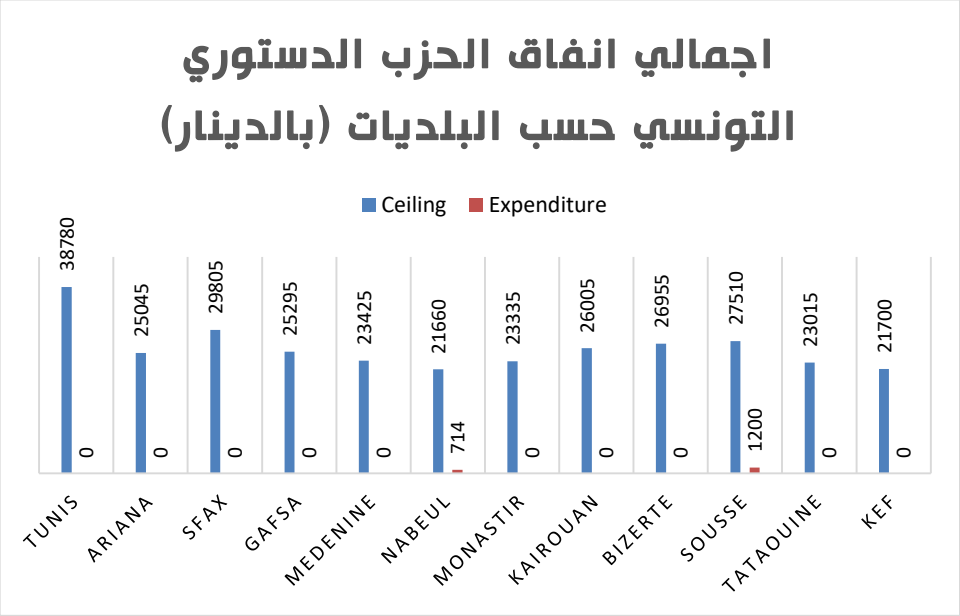

رسم بياني عدد19: اجمالي إنفاق الحزب الدستوري التونسي حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق حملة الحزب الدستوري التونسي وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا، لم يتجاوز الحزب الدستوري التونسي سقف الانفاق. من المهم أن نذكر أن فرقنا الميدانية ربما لم تتح لها الفرصة لتغطية جميع أنشطة الحملة الخاصة بهذا الحزب في البلديات الملاحظة بسبب صعوبة متابعة الانشطة الراجعة الى النقص في الافصاح عن الانشطة الى الهيئات الجهوية للانتخابات في نابل وسوسة.

11. شمعة الوطن

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للقائمة المستقلة شمعة الوطن 388.8 د في بلدية تطاوين ب 03نشاطا (منها 03 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و00 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 20: الانفاق الاجمالي لشمعة الوطن حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تطاوين: 03 انشطة (03 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 388.8 دينار

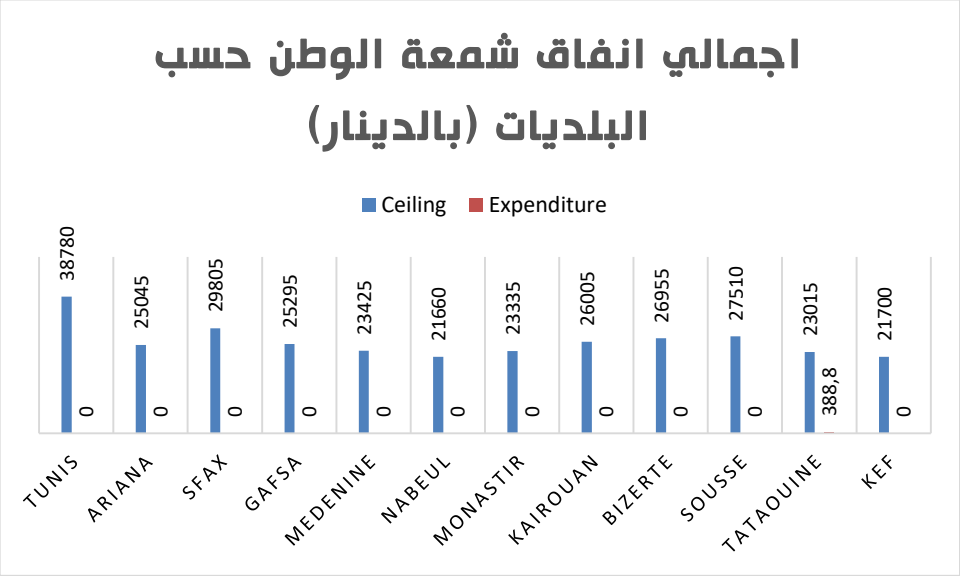

رسم بياني عدد20: اجمالي إنفاق شمعة الوطن حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق القائمة المستقلة شمعة الوطن وسقف الانفاق. وفقًا لتقديراتنا، لم تتجاوز القائمة سقف الانفاق. من المهم أن نذكر أن فرقنا الميدانية ربما لم تتح لها الفرصة لتغطية جميع أنشطة الحملة الخاصة بهذه القائمة في البلدية الوحيدة التي ترشحت فيها بسبب صعوبة متابعة الانشطة الراجعة الى النقص في الافصاح عن الانشطة الى الهيئة الجهوية للانتخابات بتطاوين.

12. تطاوين المستقبل

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للقائمة المستقلة تطاوين المستقبل 90 د في بلدية تطاوين ب 01نشاطا (منها 01 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و00 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 21: الانفاق الاجمالي لحملة تطاوين المستقبل حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

تطاوين: 01 انشطة (01 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و00 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 90 دينار

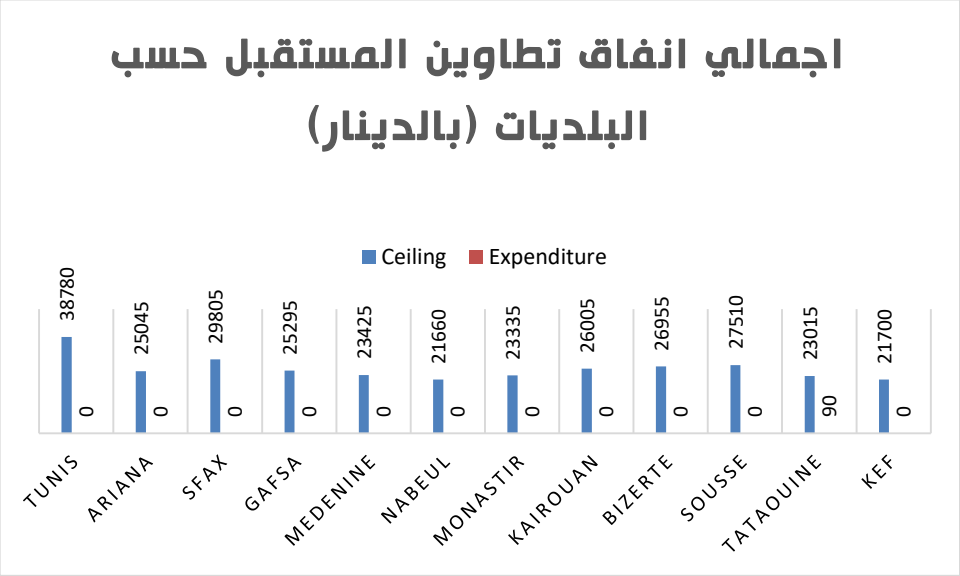

رسم بياني عدد21: اجمالي إنفاق تطاوين المستقبل حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الإجمالي التقديري لإنفاق القائمة تطازين المستقبل وسقف الانفاق. وفقًا للرسم، لم تتجاوز القائمة سقف الانفاق. من المهم أن نذكر أن فرقنا الميدانية ربما لم تتح لها الفرصة لتغطية جميع أنشطة الحملة الخاصة بهذه القائمة وهو ما يفسر القيمة المنخفضة للانفاق.

13. الكاف غدوة:

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للقائمة المستقلة الكاف غدوة 11716 دينار في بلدية الكاف ب 10 نشاطا (منها 09 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و01 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 22: الانفاق الاجمالي لحملة الكاف غدوة حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

الكاف: 10 انشطة (09 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 11716 دينار

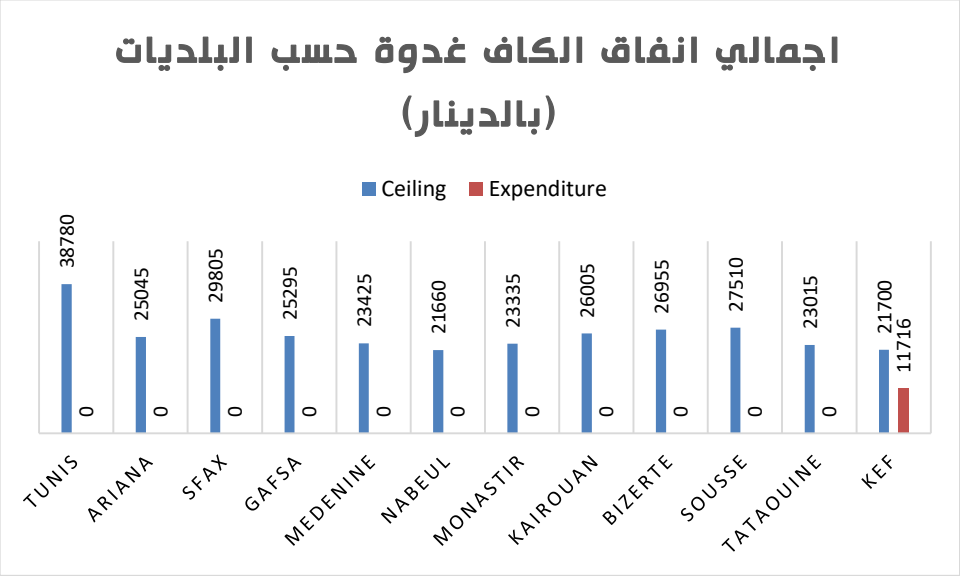

الرسم البياني رقم 22: الانفاق الاجمالي لحملة الكاف غدوة حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الانفاق الاجمالي للكاف غدوة وسقف الانفاق. ويبرز من خلال هذا الرسم ان القائمة المستقلة الكاف غدوة لم تتجاوز سقف الانفاق.

14. افاق المشروع الوطني

بلغ اجمالي الانفاق التقديري للقائمة المستقلة افاق المشروع الوطني 3997.5 د في بلدية الكاف ب 03 نشاطا (منها 02 نشاط للحملات، و00 يومًا في السوق، و01 زيارة للمنازل).. (انظر أدناه الرسم البياني رقم 23: الانفاق الاجمالي لحملة افاق المشروع الوطني حسب البلديات)

تفاصيل الأنشطة واجمالي الإنفاق حسب الدوائر الانتخابية البلدية هي:

الكاف: 03 انشطة (02 أنشطة الحملة، 00 أنشطة يوم السوق و01 نشاط زيارة منازل المواطنين) واجمالي الإنفاق 3997.5 دينار

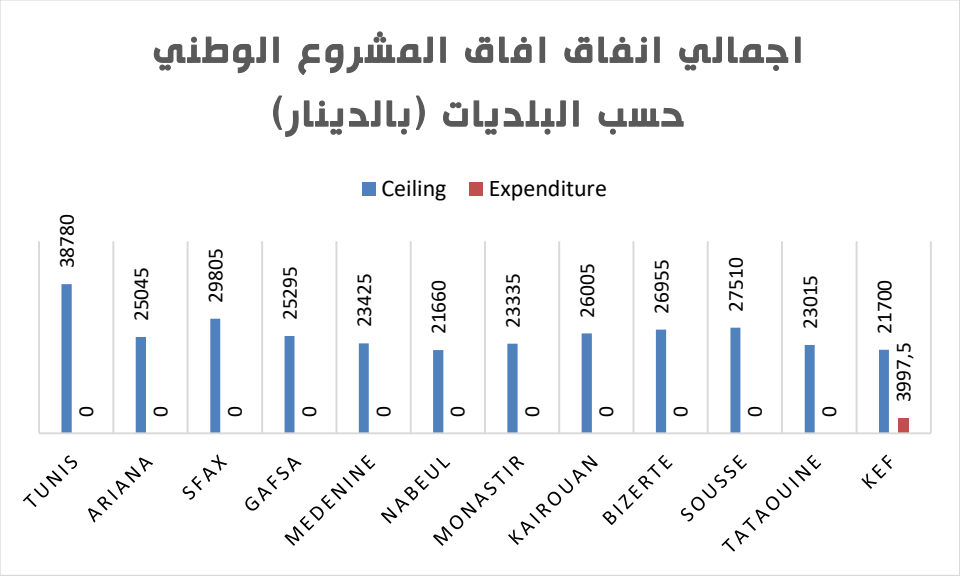

الرسم البياني رقم 23: الانفاق الاجمالي لحملة افاق المشروع الوطني حسب البلديات

يقارن هذا الرسم البياني بين الانفاق الاجمالي لحملة افاق المشروع الوطني وسقف الانفاق. ويبرز من خلال هذا الرسم ان هذه القائمة المستقلة لم تتجاوز سقف الانفاق.

خلاصة جزء تحليل النفقات:

في هذا التحليل، استنتجنا أن حركة النهضة في بلدية تونس ونداء تونس في بلدية صفاقس وحدهما لم يحترما سقف الإنفاق. من ناحية أخرى، واستنادا إلى البيانات التي تم تلقيها من الملاحظين الميدانيين فقد احترمت بقية القائمات التي تمت ملاحظتها في الولايات الاثنتي عشرة سقف الإنفاق.

2. إساءة استخدام موارد الدولة:

سيزود هذا القسم القارئ بمعلومات حول مدى احترام الإدارة العامة ومواردها خلال فترة الحملة. تم توجيه الفرق الميدانية لزيارة المؤسسات العامة يوميا للتحقق من أي مخالفات للوائح التنظيمية.

أنواع موارد الدولة التي تم تضمينها في منهجية الملاحظة هي تلك التي من المحتمل أن نتم إساءة استخدامها في سياق الحملات الانتخابية. في المراحل الأولى من المشروع، تقرر تضمين الفئات التالية في الملاحظة:

الموظفون الحكوميون: سيتم رصد مشاركتهم في الحملة من خلال الملاحظة المباشرة للمناسبات العامة وأنشطةالحملات والزيارات لمؤسسات عامة محددة.

الممتلكات (السلع) العامة: زار الملاحظون الأنشطة العامة وانشطة الحملات لملاحظة ما إذا كانت السلع العامة تستخدم أو توزع على الناخبين الفرديين أو على الجماعات باسم أحد المتنافسين أو لدعمه.

المكاتب العامة: سعى الملاحظون إلى لمعرفة ما إذا كانت الحملات تتم في المكاتب العامة، أو إذا تم استخدامها لأغراض أخرى مرتبطة بالحملات (مثل طباعة أو تخزين مواد الحملة).

سيارات الدولة: كان استخدام العربات / الشاحنات / الحافلات العامة لأغراض الحملة من الأمور الرئيسية التي طلبنا ملاحظتها خلال فترة الحملة (فيما يتعلق بالأنشطة العامة وأنشطة الحملة وكذلك أثناء الزيارات إلى المكاتب العامة المختارة).

المساجد: كعنصر من عناصر الإدارة العامة: في تونس، تتبع المساجد وزارة الشؤون الدينية ويتقاضى الأئمة رواتب من ميزانية الدولة، وبالتالي يمكن اعتبار أي حملة ترتبط بالمساجد كإساءة استخدام لموارد الدولة. ولذلك، أدرجت صلاة الجمعة في قائمة أنشطة الملاحظة بالنسبة للفرق الميدانية.

واستنادا إلى تقارير الرصد التي وردت من الملاحظين الميدانيين والمنسقين الجهويين (تقارير يومية وأسبوعية)، قررنا انه على الرغم من أن عدد الانتهاكات لم يكن كبيرا، إلا أنها كانت موجودة في بعض البلديات الخاضعة للملاحظة، ونحن ملتزمون بالافصاح عنها.

اهم النتائج المرتبطة باساءة استخدام موارد الدولة:

- قدم فريقنا الميداني ما يلي:

حزب النهضة نظم خيمة انتخابية أمام مكتب البريد (على مقربة من إدارة عامة)، وقد حجب عمدا منطقة ملصقات الحملة الانتخابية الرسمية.

نفس الفريق لاحظ أيضا أن حزب نداء تونس قام بتعليق لافتة انتخابية فوق مركز الشرطة في بلدية نابل.

استخدام وسائل النقل العام (الحافلات) لأغراض الحملات من قبل المتنافسين المختلفين في البلدية. وزعت فرق الحملات الانتخابية لبعض قوائم المتنافسين منشورات داخل الحافلات العامة وألصقت مواد انتخابية في هذه الوسائل.

وقد لاحظ الفريق الميداني في صفاقس أيضا حملة انتخابية في موقف سيارات احدى الجامعات العمومية من قبل ائتلاف الجبهة الشعبية وقد استهدفت الطلاب والمدرسين في الجامعة.

كما أشار فريقنا الميداني في تونس إلى أن الاتحاد المدني قد استهدف في حملته الانتخابية أفرادا من قوات الأمن أثناء أداء واجبهم في شارع الحبيب بورقيبة، وسط مدينة تونس. اذ تعمد فريق حملة القائمة المرشحة توزيع مطويات على رجال الأمن والتحادث معهم ربما حول البرنامج الانتخابي.

كما تابع فريقنا في أريانة حالة أساءت فيها استاذة في مدرسة ثانوية استخدام امتيازاتها وأعطت طلابها الإذن للتغيب عن الحصة والمشاركة في نشاط قائمة هي مترشحة ضمنها (قائمة حزب النهضة) واعدة اياهم بالتدخل لدى إدارة المدرسة لتوفير بطاقة دخول لحصص اليوم التالي.

على الرغم من كونها هيئة مستقلة، كانت هناك بعض التقارير التي تفيد بأن عدداً من الهيئات الجهوية المسقلة لملاحظة الانتخابية لم تكن محايدة كما كان متوقعاً وخضعت لتدخل بعض المتنافسين السياسيين فيما يتعلق بقراراتها وللكشف عن معلومات الحملات الانتخابية.

أمثلة:

النهضة في نابل: أبلغ المنسق الجهوي لنابل فريقنا أن حزب النهضة قد تدخل في قرار الهيئة الفرعية للانتخابات بشأن أحد الملاحظين. كانت الملاحظة دقيقة للغاية وكانت على علاقة جيدة بفريق ملاحظة انا يقظ. ونتيجة لذلك، صدرت توجيهات إلى منسق الهيئة الفرعية للانتخابات بنقلها إلى بلدية أخرى لتفادي وجودها في المناسبات الانتخابية لحركة النهضة في بلدية نابل.

الاتحاد المدني في تونس: وفقاً لرواية المنسق الجهوي لتونس، فإن الهيئة الفرعية للانتخابات كانت مترددة في تقديم معلومات عن أنشطة بعض القائمات، وبشكل أكثر تحديداً عن الاتحاد المدني.

كما صرح هذا المنسق انه تلقى معلومات مفادها أن الهيئة الفرعية للانتخابات تلقت توجيهات محددة لتجنب ملاحظي أنا بقظ وابقاء التعاون في الحد الأدنى.

وذكرت فرقنا في عدد من البلديات الأخرى أنها واجهت صعوبات في الحصول على برامج الأنشطة من الهيئة الفرعية للانتخابات بصفة عامة، أو الحصول على جداول أنشطة قائمات محددة.

3. شراء الاصوات:

يعتبر شراء الأصوات من المظاهر السلبية للتمويل السياسي ليس فقط في تونس ولكن أيضًا في بعض أقدم الديمقراطيات في العالم. ويبقى الحد من هذه الظاهرة منوطا بوجود تشريعات وقائية وعقوبات مناسبة يتم تنفيذها لوضع حد لدورة الإفلات من العقاب.

تعرف العديد من البلدان شراء الأصوات على أنه تقديم شيء أو لوعد بتقديمه مقابل تصويت الناخب بطريقة معينة. وهذا يعني أنه لإثبات شراء الأصوات، تحتاج المحكمة إلى إظهار أنه تم تقديم شيء ما أو الوعد به بنية التأثير على سلوك الناخب، وبعبارة أخرى لإثبات النية. إن تونس ليست استثناء في هذا الموضوع، وقد وضع المشرع التونسي "النية" كاحدى العناصر الثلاث لإدانة متنافس بتهمة شراء الأصوات. وإذا اعترفنا بغموض تعريف شراء الأصوات في الإطار الانتخابي التونسي، فانه من المستحيل تقريباً إثبات أي حالة مخالفة.

وفقاً للتجربة الدولية، يبدو أنه غالباً ما يكون هناك جدال حول أفضلية حظر منح الهدايا من قبل المرشحين والأحزاب خلال فترة الانتخابات، بغض النظر عن القدرة على اثبات نية التأثير على التصويت (يمكن تقديم تعريف يتضمن منع تقديم الهدايا التي تتجاوز قيمتها مبلغا معينا)، لأن اثبات مثل هذه الحالات أسهل بكثير.

بعض حالات شراء الأصوات التي تم الإبلاغ عنها من قبل الفرق الميدانية:

في بلدية القيروان، وردت تقارير عن توزيع طرود من المواد الغذائية على بعض العائلات خلال الليل من طرف قائمتي حزب النهضة وحزب نداء تونس، وفقاً لشهادات بعض جيران وأقارب الملاحظي الميدانيين. كان المصدر الذي أبلغ فريقنا بهذه الممارسة مشاركًا في الزيارات المختلفة التي تمت إلى بعض الأحياء، ولكنه، لم يكن قادرا على الكشف عن أي تفاصيل أخرى عن زمان ومكان هذه الزيارات.

سوسة: تجميع 40 شخصًا في أحد المقاهي وتوزيع الأموال من قائمة نداء تونس. وقد تم الإبلاغ عن هذا مباشرة من قبل المنسق الجهزي في سوسة، ولكن لا يوجد دليل على مثل هذه الأنشطة. كما ذكر أنه كلما اقتربوا من ملاحظة أي حالات أخرى من شراء الأصوات، فإن أشخاصا مستأجَرين من نداء تونس كانوا يتدخلون بأساليب مختلفة، مثل: الترهيب البدني، والتحرش، وفي بعض الحالات يهددون بإطلاق سراح كلابهم على الفريق.

أريانة: ذكر فريقنا أن مرشحًا (وهو أيضًا استاذ في مدرسة ثانوية) من قائمة حزب النهضة كان يوفر "دورات دراسية" مجانية في مكتب الحزب. قد لا يبدو ذلك كوضع شراء منتظم للأصوات، ومع ذلك، نعتبره محاولة للتأثير على أولياء التلاميذ..

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن استغلال الأطفال والمراهقين لأغراض الحملة كان مقصوراً على بلدية أريانة. وقد ذكر ملاحظونا الميدانيون أن هؤلاء الشباب أبلغوهم مباشرة أنهم يتلقون أجورا بمبالغ تتراوح ما بين 10 و30 دينارا للحضور ومساعدة فرق الحملات. وابلغتنا بهذا فرقنا في تونس وسوسة وصفاقس.

لم تعتمد المنهجية فقط على الملاحظة المباشرة وغير المباشرة لحوادث شراء الأصوات، بل قمنا بإضافة نشاط آخر لجمع المعلومات حول هذه الظاهرة. فقد قمنا بتصميم وإجراء استبيان حول شراء الأصوات في ست من البلديات الإثني عشر.

وقام الفريق المركزي، بمساهمة من المنسقين الجهويين، بانتداب وتدريب 25 من موظفي الاستبيانات ونشرهم في البلديات المختارة لمدة ثلاثة أيام.

وتم تصميم الاستطلاع كي:

- يعكس فهم المستجوبين للظاهرة وإلى أي مدى يعتقدون أنها شائعة. علاوة على ذلك، بالاضافة الى فهم ما يراه الناس كشراء الأصوات.
- يعكس التجربة الشخصية مع هذه الظاهرة: ما إذا كانوا قد لاحظوها أو شهدوها أو جربوها شخصياً. والهدف من ذلك هو فهم مدى قبول الممارسة والسماح بها.
- إذا كان شراء الأصوات يؤثر في الواقع على نية التصويت للناخب / المواطن.

منهجية الاستبيان:

خلال عملية الاستبيان، استخدمنا منهجية الحصص لبناء العينة.

في الواقع، تعتمد طريقة أخذ العينات هذه على التوزيع المعروف للسكان حسب معايير محددة (الجنس، العمر، الفئة الاجتماعية-المهنية ...). يتم بناء العينة حسب توزيع السكان، ويتم اختيارها بحيث تشكل صورة حقيقية قدر الإمكان عن إجمالي السكان. وبالمثل، فإن الأمر يتعلق بتكوين عينة متطابقة مع خصائص المجتمع.

منهجية الحصة هي طريقة غير عشوائية لأخذ العينات. ومع ذلك، لن يتم اختيار الأفراد في العينة عشوائياً. بالإضافة إلى ذلك، فان هذه الطريقة شائعة الاستخدام في استطلاعات الرأي ولهذا السبب اخترنا هذه المنهجية.

معلومات عامة

الجنس

نساء	266
رجال	275
المجموع	541

تقسيم المجموعات المستجوبة حسب الجنس

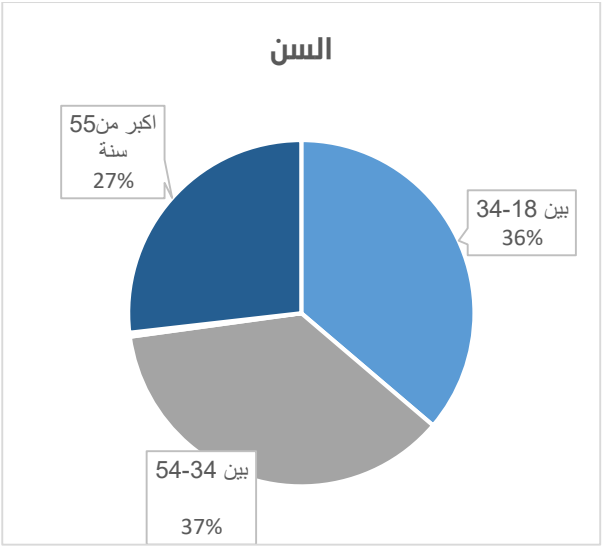

تقسيم المجموعات المستجوبة حسب السن

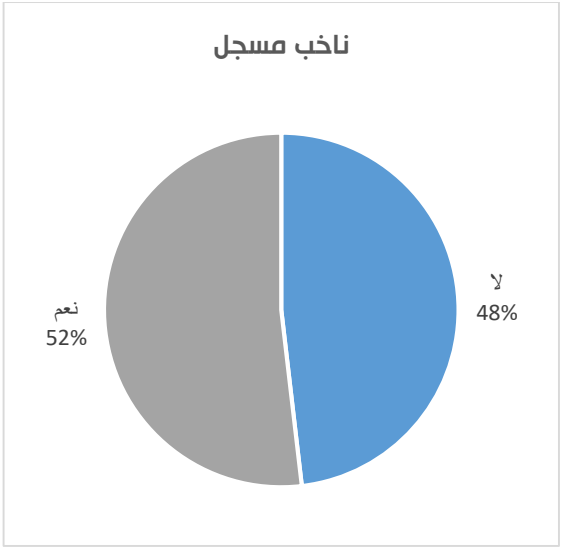

نسبة الناخبين المسجلين وغير المسجلين

معلومات خصوصية:

توجد أدناه بعض النتائج الرئيسية لاستبيان شراء الأصوات. أردنا تسليط الضوء على بعض الردود الأكثر إثارة للاهتمام من السكان الذين تمت مقابلتهم حسب النسب المئوية.

تعكس معظم هذه النتائج ثلاثة استنتاجات رئيسية علينا التفكير فيها:

لا يثق الناخبون في العملية الانتخابية / الديمقراطية، وفي لا الأحزاب السياسية ولا المرشحين لمناصب في البلديات.

88٪ يعتقدون أن المال يؤثر على السياسة و81٪ يعتقدون أن هذا التأثير سلبي.

اعترف 17٪ فقط بأنهم سيقبلون رشوة انتخابية، واعترف 78٪ منهم بأنها لن تؤثر على خيارهم في التصويت

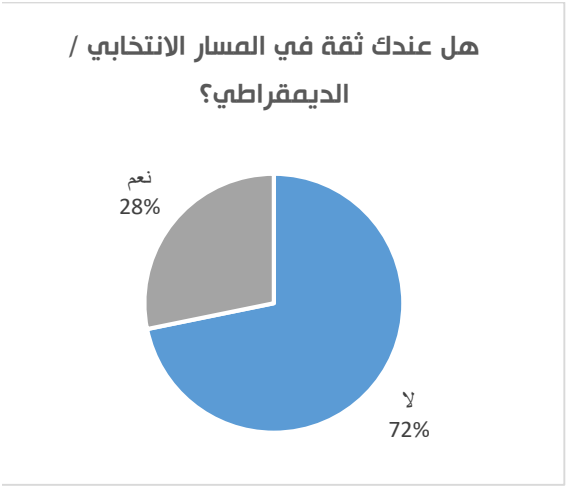

مستوى ثقة العينة المستجوبة في المسار الانتخابي

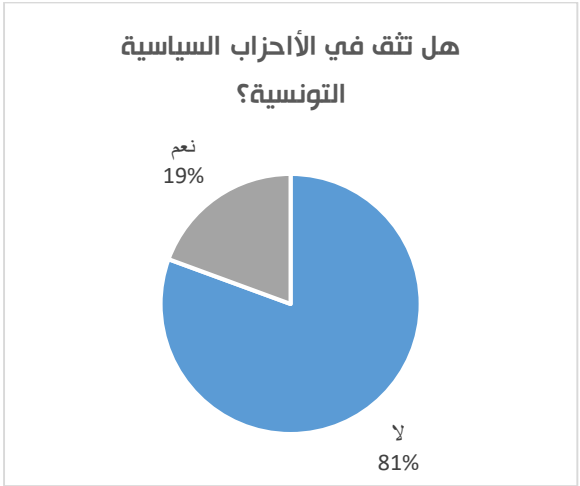

مستوى ثقة العينة المستجوبة في الأحزاب السياسية

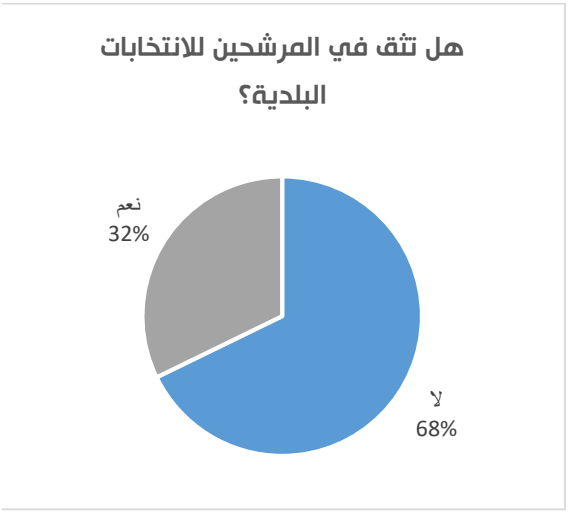

مستوى ثقة العينة المستجوبة في المترشحين للانتخابات البلدية

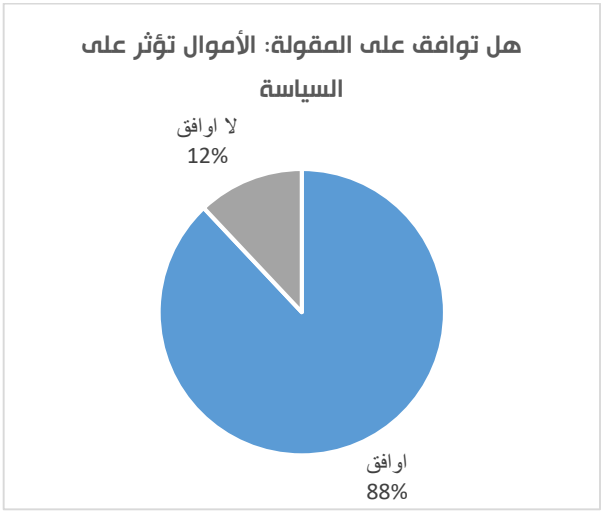

هل تؤثر الأموال على السياسة؟

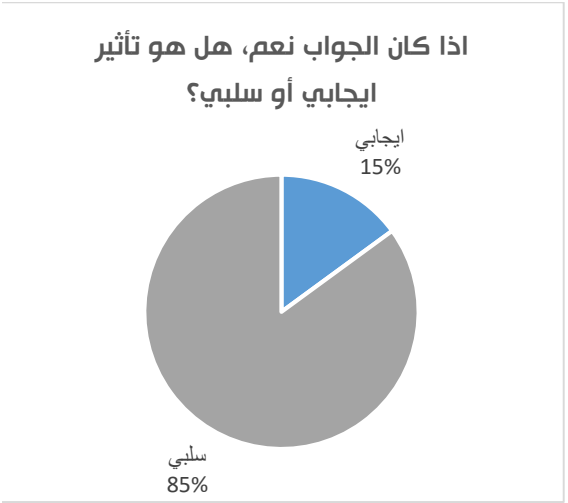

تأثير الأموال على السياسة

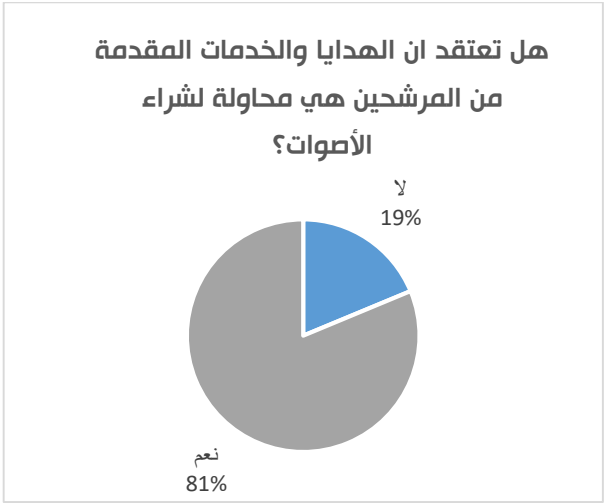

هل تعتبر الهدايا والخدمات شراء للأصوات؟

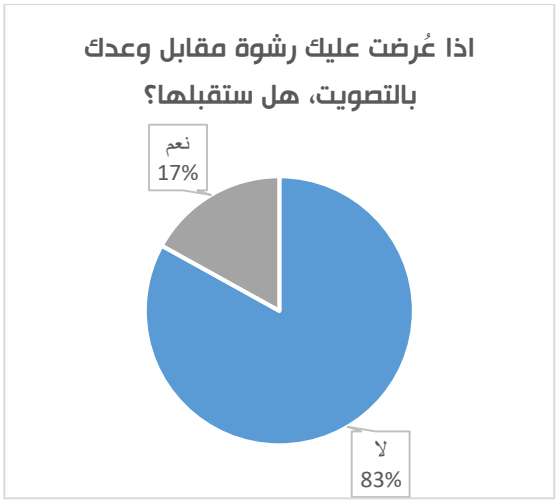

مستوى قبول ممارسة شراء الأصوات

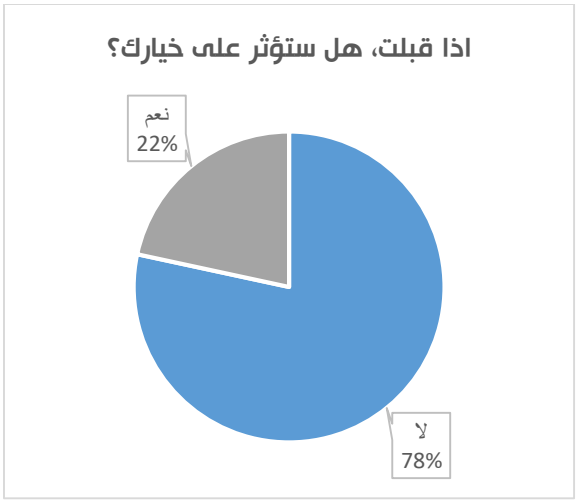

تأثير الرشوة على نية التصويت

WATCH ORGANISATION

NDI NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

Activity supported by the Canada Fund for Local Initiatives
Activité réalisée avec l'appui du Fonds canadien d'initiatives locales
Canada

USAID | TUNISIA FROM THE AMERICAN PEOPLE

MEPI